الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/24/LVA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 January 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والعشرون
١٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

لاتفيا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

280116 290116 GE.16-00107 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- المنهجية

١- أُعد تقرير لاتفيا المقدم في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ٢١/١٦.

٢- ونُظر في التقرير الأول الذي قدمته لاتفيا في إطار الاستعراض الدوري الشامل في ١١ أيار/مايو ٢٠١١. وقد تلقت لاتفيا ما مجموعه ١٢٢ توصية قبلت منها ٧١ توصية[١].

٣- ووزارة الخارجية هي المسؤولة عن إعداد التقرير وتنسيقه. وقد أنشئ فريق عامل مشترك بين المؤسسات لإعداد التقرير[٢]. وأحيل مشروع التقرير إلى مكتب أمين المظالم والمنظمات غير الحكومية من أجل تقييمه وإبداء الآراء والتعليقات بشأنه.

٤- ويتضمن التقرير معلومات عن الإنجازات الرئيسية والممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه لاتفيا في ميدان حقوق الإنسان منذ الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل[٣].

ثانياً- الإنجازات والممارسات الجيدة والتحديات

المساواة بين الجنسين

٥- حققت لاتفيا تقدماً كبيراً على صعيد مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وتعود ملكية ثلث المشاريع في لاتفيا لنساء. وفي عام ٢٠١٤، شغلت المرأة نسبة ٣١,٤٤ في المائة من مجموع المناصب في مجالس إدارة الشركات، وتدير ٣١ في المائة من الشركات المسجلة في البورصة، وهو ثاني أعلى مؤشر في الاتحاد الأوروبي[٤]. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فجوة ملموسة في الأجور بين الجنسين وقد اتخذت تدابير متنوعة لمعالجة أسبابها الجذرية ولزيادة الوعي العام بهذا الشأن.

٦- وثمة اتجاه يتمثل في حصول المرأة على مستوى تعليمي أفضل من الرجل لا سيما على مستوى التعليم العالي، حيث بلغت نسبة النساء من مجموع خريجي الجامعات ٧١ في المائة في عام ٢٠٠٩ و٦٥ في المائة عام ٢٠١٤. غير أن النساء في الوقت ذاته أقل تمثيلاً في جميع مستويات التعليم العلمية والتقنية، الأمر الذي ينعكس أيضاً على سوق العمل. وللحد من التفرقة في المجال التعليمي، أعدّ الفريق العامل الذي أنشأته لجنة المساواة بين الجنسين (انظر الفقرة ١١٩) توصيات في عام ٢٠١٣ بشأن "إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في مسار ومضمون جميع المراحل التعليمية حتى عام ٢٠٢٠". ويتعين إيلاء اهتمام مستمر لأداء الفتيان المدرسي من أجل تقليص الفوارق على مستوى التحصيل المدرسي في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم الطبيعية، وكذلك للحد من عدد الأطفال، ولا سيما الفتيان، "المحبطين" في نظام التعليم.

العنف الأسري

٧- في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، دخلت حيز النفاذ تعديلات معقدة على النصوص القانونية تقضي بتقديم حماية مؤقتة ضد العنف. وعلى الرغم من حداثة عهد هذه التعديلات، فإن الأحكام القضائية الصادرة لتطبيقها بلغت مرحلة متقدمة فعلاً. وتواصل لاتفيا تعزيز الإطار القانوني من أجل الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.

الاتجار بالبشر

٨- في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أُدخل عدد من التحسينات على الإطار المعياري لمكافحة الاتجار بالبشر ليكفل، في جملة أمور، حق ضحايا الاتجار بالبشر في الحصول على تعويضات من الدولة. ويحق للضحايا الذين يشاركون في الإجراءات الجنائية المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر، بصفة ضحايا أو شهود، الحصول على خدمات دعم إضافية لمدة تصل إلى ١٥٠ ساعة في السنة[٥].

٩- وقد ازداد بشكل كبير التمويل المقدم من الدولة لإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر اجتماعياً[٦]. وتكفل الدولة لضحايا الاتجار بالبشر خدمات التأهيل الاجتماعي والتعويض الحكومي وفترة التعافي ورخصة الإقامة والحماية الخاصة والرعاية الطبية والتعليم والوصول إلى سوق العمل.

١٠- ويكمن أحد التحديات في تبديد القوالب النمطية عن الرجال ضحايا الاتجار بالبشر، الذين يحتاجون قدراً كبيراً من الإقناع لالتماس وتلقي الدعم. ويشير الاتجاه الحالي إلى أن عدد الرجال الذين يطلبون خدمات إعادة التأهيل الاجتماعي يشهد زيادة تدريجية (١ في عام ٢٠١١؛ ٣ في عام ٢٠١٢؛ صفر في عام ٢٠١٣؛ ٨ في عام ٢٠١٤).

صحة الأم والطّفل

١١- أولي اهتمام خاص لتحسين صحة الأم والطفل في السنوات الأخيرة. وأعلن عام ٢٠١٢ عام النهوض بصحة الأم والطفل، ونُفذت خلاله مجموعة واسعة من التدابير. واعتُمدت في العام نفسه خطة تحسين صحة الأم والطفل (٢٠١٢-٢٠١٤)[٧].

الإدماج الاجتماعي

١٢- حققت لاتفيا تقدماً ملحوظاً في تيسير عملية التجنيس[٨] عن طريق تقليص عدد غير المواطنين[٩] من ٢٩ في المائة (٧٣٠ ٠٠٠ شخص) في عام ١٩٩٥ إلى ١٢,٢ في المائة (٢٦٢ ٦٢٢ شخصاً) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومنذ دخول التعديلات على قانون الجنسية حيز النفاذ في عام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٠) ازداد عدد المواليد الجدد المسجلين بوصفهم مواطنين لاتفيين (لوالدين كليهما غير مواطن) من ٥٢ في المائة إلى ٨٢,٣ في المائة. وفي المجموع، فإن ٩٩ في المائة

من الأطفال المولودين في لاتفيا في عام ٢٠١٤ هم مواطنون لاتفيون (مقارنة بنسبة ٩٦,٧ في المائة عام ٢٠١١).

١٣- وتحسنت في السنوات الأخيرة مهارات اللغة اللاتفية بشكل كبير في صفوف الأشخاص المنحدرين من أقليات قومية، لا سيما الشباب منهم. ووفقاً للدراسة المعنونة "الشعور بالانتماء إلى لاتفيا" (٢٠١٤)، يمتلك أكثر من ٩٤ في المائة من الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية قدراً من المعرفة باللغة اللاتفية. وإذا كانت نسبة الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً الحاصلين على مستوى جيد في تقييم الطلاقة باللغة اللاتفية لم تتجاوز ٤٩ في المائة عام ١٩٩٦، فإن نسبة من حصلوا منهم على مستوى ممتاز وجيد في عام ٢٠١٤ بلغت ٧٧ في المائة. وازداد بشكل كبير أيضاً عدد طلاب الأقليات القومية الذين اختاروا اللغة اللاتفية لدراستهم (٧٩ في المائة عام ٢٠١٤؛ ٧٦ في المائة عام ٢٠١٥؛ ٦٠ في المائة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

١٤- وفي عام ٢٠١٢، أعادت منظمة الإدماج في المجتمع إطلاق برنامج "تعليم اللغة اللاتفية للكبار" وخلال السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١٣ استفاد ٦٢٥ ١ شخصاً من فصول تعليم اللغة اللاتفية (خصصت لها الدولة ميزانية بمبلغ ٢١٧ ٢٣١ يورو). وتتولى وكالة التوظيف الحكومية أيضاً تنظيم فصول دراسية لتعليم اللغة اللاتفية، ما يسهم إلى حد كبير في تعزيز الطلاقة باللغة الرسمية للدولة. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، بلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا هذا التعليم ٦٨٨ ٣٦ شخصاً (مبلغ التمويل ٩٨٤ ٤٢٦ ١٣ يورو؛ مبلغ التمويل المقرر ١٣١ ١٣١ ١ يورو لعام ٢٠١٥).

الحكومة الإلكترونية

١٥- وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ارتفع عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت بشكل منتظم بنسبة ٢٠ في المائة (من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٣) وشهد نطاق الخدمات الإلكترونية توسعاً مطرداً، ففي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نُفذ ما مجموعه ٩٩ خدمة إلكترونية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية وباتت متاحة على البوابة الحكومية: www.latvija.lv. وفي عام ٢٠١١، بدأ تشغيل بوابة ManaBalss.lv التي تشكل منبراً للمبادرات العامة، حيث يتسنى لكل مواطن لاتفي يزيد عمره عن ١٦ عاماً أن يقترح مبادرات تشريعية. وتُحال كل مبادرة تحصد توقيع ٠٠٠ ١٠ مواطن على الأقل إلى البرلمان. وفي عام ٢٠١٣، تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية لتطوير مجتمع المعلومات (٢٠١٤-٢٠٢٠)، ويتمثل أحد مبادئها الرئيسية في كفالة الوصول إلى المعلومات، وبالتالي تيسير احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والمشاركة العامة، والشفافية العامة.

١٦- وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١١، اعتُمد الإطار القانوني للصحة الإلكترونية - اللائحة الحكومية رقم ١٣٤ المسماة "نظام المعلومات الإلكتروني الموحد لقطاع الصحة" - وهو ينص على أن تبدأ المؤسسات الطبية باستخدام حلول الصحة الإلكترونية قبل عام ٢٠١٦، ككتابة الوصفات الطبية الإلكترونية وإصدار شهادات الإجازات المرضية الإلكترونية.

ثالثاً- التحسينات في الإطار المعياري والمؤسسي

١٧- ورد وصف مفصل للإطار المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في لاتفيا في أول تقرير قدمته في إطار الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل.

ألف- الصكوك القانونية المحلية

ديباجة الدستور

١٨- في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعد مناقشات طويلة ومستفيضة على مستوى الجمهور وبين الخبراء والمشرعين، اعتمد البرلمان ديباجة الدستور. والديباجة لا تعدل قواعد ومبادئ الدستور وإنما تعززها ببلورة الأهداف والمبادئ الأساسية لدولة لاتفيا وجوهر الهوية الدستورية اللاتفية. وتؤكد الديباجة المرة تلو الأخرى مبادئ الديمقراطية والتعددية، وحقوق الإنسان المكرسة في الدستور، التي تحدد وتكفل بوضوح وبصورة لا رجعة فيها حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية في حفظ وتطوير لغتهم وهويتهم الإثنية والثقافية.

التعديلات على قانون الجنسية

١٩- في ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، بعد عامين من النقاش المستفيض، اعتمد البرلمان تعديلات على قانون الجنسية دخلت حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. فأولاً، بلحاظ الخلفية التاريخية للاتفيا، والحراك المتزايد للأشخاص في الوقت الحاضر والحاجة إلى الحفاظ على العلاقات مع المواطنين في جميع أنحاء العالم، تضمنت التعديلات توسيع نطاق الجنسية المزدوجة بشكل كبير. فبموجب التعديلات، أصبح بوسع مواطني بلدان معينة الحصول على الجنسية اللاتفية مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية، والعكس صحيح. ثانياً، بسّطت التعديلات بشكل أكبر إجراءات منح الجنسية. فعلى سبيل المثال، تكفي موافقة أحد الوالدين لتسجيل طفل إبان ولادته كمواطن من مواطني لاتفيا، إذا كان ينحدر من والدين عديمي الجنسية أو غير مواطنين. وإضافة إلى ذلك، فإن الطفل دون سن الخامسة عشرة الذي لم يسجل كمواطن من مواطني لاتفيا عند ولادته يمكن أن يسجل مواطنته لاحقاً بناء على طلب يقدمه أحد الوالدين (كلاهما سابقاً). ويمكن للطفل نفسه، عندما يتراوح عمره بين ١٥ و١٨ عاماً، أن يقدم طلباً لتسجيله مواطناً. علاوة على ذلك، بسطت التعديلات الشروط المتعلقة بالإقامة الدائمة لطالبي التجنيس، وحُددت بدقة أكبر شروط اختبار اللغة والإعفاء منه. فعلى سبيل المثال، يُعفى التلاميذ الذين حصّلوا أكثر من نصف برنامج التعليم الأساسي باللغة اللاتفية من جميع الامتحانات المطلوبة في إطار إجراءات التجنيس.

باء- الإطار المؤسسي

إصلاح مكتب الأمن الداخلي للشرطة

٢٠- توخياً لكفالة تحقيقات كفؤة وموضوعية ومستقلة في الجرائم الجنائية التي يرتكبها مسؤولون من وكالات إنفاذ القانون، اعتمد البرلمان، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قانون مكتب الأمن الداخلي الذي ينص على إنشاء مؤسسة جديدة توضع تحت إشراف وزير الداخلية وتتولى مهام مكتب الأمن الداخلي للشرطة فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم التي يرتكبها مسؤولون في جهاز الشرطة[١٠]. وسيباشر المكتب الجديد أعماله في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢١- وقد دعا أمين المظالم، في معرض تعليقه على مشروع التقرير، إلى توجيه الاهتمام إلى تعزيز قدرة هذه المؤسسة عن طريق اجتذاب الموارد البشرية الكفؤة وتدريب الموظفين الحاليين.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (٩١-٥ إلى ٩١-٧؛ ٩٢-١ إلى ٩٢-٤؛ ٩٣-١٧ إلى ٩٣-٢٠)

٢٢- مكتب أمين المظالم هو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في لاتفيا ويعمل وفقاً لمبادئ باريس. وينص قانون أمين المظالم على أن يكون أمين المظالم مستقلاً ولا يخضع إلا للقانون. ويستعرض المكتب الطلبات الفردية كما يتناول المشاكل الهيكلية في ميدان حقوق الإنسان. وتشمل مهام المكتب أيضاً المسائل المتعلقة بحقوق الطفل، حيث أنشئت شعبة حقوق الطفل ضمن المكتب لهذا الغرض.

٢٣- وقد تلقى مكتب أمين المظالم ١ ٣٥٩ شكوى فردية في عام ٢٠١٠، و٢ ٢٤٦ شكوى في عام ٢٠١١، و٢ ٦٣٣ شكوى في عام ٢٠١٢، و٢ ٥٦٣ شكوى في عام ٢٠١٣، و١ ٨٧٧ شكوى في عام ٢٠١٤[١١]. وانخفض عدد الطلبات المقدمة تدريجياً لأن بعض مقدمي الطلبات آثروا الحصول على استشارة شخصية أو تلقي ردود إلكترونية. ويُردّ كذلك على الطلبات المقدمة بلغات أجنبية.

٢٤- ويمارس أمين المظالم حقه في تقديم طلبات إلى المحكمة الدستورية وعرض آرائه على البرلمان والمحكمة الدستورية بشأن التعديلات المدخلة على القوانين. ففي عام ٢٠١٤، قدم أمين المظالم ١٧ رأياً إلى المحكمة الدستورية و٣٥ رأياً إلى السلطات العامة عن مشاريع الصكوك القانونية.

٢٥- وفي ظل الأزمة الاقتصادية، خصصت الحكومة في عام ٢٠١١ ميزانية تبلغ ٣٧٨ ٧٨٨ يورو لتنفيذ مهام مكتب أمين المظالم. غير أن التمويل ازداد في السنوات اللاحقة ليبلغ ٢٩٦ ١٢٦ ١ يورو في عام ٢٠١٤[١٢]. ولضمان تعزيز كفاءة أداء المكتب، خصصت الحكومة عدة مرات مبالغ إضافية لهذا الغرض. وفي عام ٢٠١٤، منحت الحكومة تمويلاً إضافياً بمبلغ ١٦٩ ٩٢ يورو.

٢٦- ومع أن التمويل المتاح حالياً لا يسمح بإنشاء مكتب إقليمي، فإن ممثلي مكتب أمين المظالم يعقدون جلسات خارج مقر المكتب بانتظام لتعزيز إمكانية الوصول إلى المكتب في مختلف مناطق لاتفيا.

٢٧- وتتمثل إحدى الوظائف الهامة لمكتب أمين المظالم في التوعية بشأن حقوق الإنسان وآليات الحماية المتاحة لعامة الناس. وينظم المكتب مؤتمر سنوياً يتناول فيه مسائل حقوق الإنسان وينظم حملات توعية وحلقات نقاش تثقيفية ومناقشات ومشاورات، وينشر تقارير مواضيعية[١٣] ومواد إعلامية متنوعة.

٢٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، حصل مكتب أمين المظالم على المركز (ألف) من لجنة التنسيق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية (٩٢-٧)

٢٩- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أقرّت الحكومة مذكرة تفاهم جديدة بشأن التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة، تهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني على جميع مستويات ومراحل صنع القرار. وقد وقّع مذكرة التفاهم ممثلو أكثر من ٣٥٠ منظمة غير حكومية. ويعمل مجلس تنفيذ مذكرة التفاهم على تعزيز تطبيق أهداف المذكرة ومبادئها في الإدارة العامة.

٣٠- وقد أنشأت سلطات عامة عديدة مجالس استشارية تضم ممثلين للمنظمات غير الحكومية وخبراء في ميدان حقوق الإنسان. وفي الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، ارتفع تدريجياً عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في هذه المجالس الاستشارية من ٨٣٠ إلى ١١٢٨ منظمة. وكثيراً ما يُشرك ممثلو المنظمات غير الحكومية في أفرقة العمل المشتركة بين الوزارات التي تعدّ مشاريع قوانين وورقات تخطيط السياسات. وتتاح للمنظمات غير الحكومية إمكانية تقديم مقترحات أثناء تنسيق مشاريع القوانين والمشاركة في جلسات اللجان البرلمانية بعرض آرائها ومقترحاتها على مشاريع القوانين.

٣١- وقد ذكّر أمين المظالم، في تعليقاته على مشروع التقرير، بتوصيته بخصوص تعزيز مركز المنظمات غير الحكومية لتيسير مشاركة الجمهور في الدفاع عن مصالحه. وأيّد أمين المظالم من ثم مقترح تمويل المنظمات غير الحكومية المتخصصة من ميزانية الدولة.

جيم- الالتزامات الدولية (١-٩١ إلى ٤-٩١، ١٥-٩١ و١٦-٩١، ٣٥-٩٣ إلى ٣٨-٩٣)

٣٢- انضمت لاتفيا إلى أهم صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وهي ملتزمة بتقديم تقاريرها بانتظام إلى آليات رصد هذه الصكوك[١٤].

٣٣- وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، انضمت لاتفيا إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ومن الجدير بالذكر أن لاتفيا أصدرت وقفاً مؤقتاً لعقوبة الإعدام بالفعل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ولم تصدر أو تنفذ عقوبة الإعدام بحق أي شخص منذ ذلك الحين. إضافة إلى ذلك، فإن تعديلات القانون الجنائي التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تلغي عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات.

٣٤- وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، صدّقت لاتفيا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

٣٥- وستجري لاتفيا، بمرور الوقت، تقييماً لإمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية الأخرى. وتركز لاتفيا في الوقت نفسه على عمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واختصاصها الواسع في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق تلقي الطلبات الفردية والنظر فيها. ويحق لأي شخص تقديم طلب إلى المحكمة الأوروبية إذا كان يعتبر أن لاتفيا انتهكت أياً من حقوقه المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وغني عن القول إن أحكام المحكمة الأوروبية ملزمة قانوناً، وإن الدولة المدعى عليها ملزمة بمنع حدوث أي انتهاك مماثل في المستقبل، بوسائل تشمل تعديل إطارها القانوني القائم، إذا لزم الأمر.

٣٦- وتتعاون لاتفيا عن كثب مع المكلفين بالولايات الخاصة للأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٢، استقبلت لاتفيا الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ولا تزال لاتفيا تبادر بدعوة الدول إلى التعاون عن كثب مع الإجراءات الخاصة بوسائل تشمل توجيه دعوات دائمة.

٣٧- ودأبت لاتفيا على العمل بهمة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وهو ما تؤكده عضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (٢٠١١-٢٠١٣)، والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٣-٢٠١٥) فضلاً عن انتخابها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧.

رابعاً- تنفيذ توصيات الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل

ألف- القضاء على جميع أشكال التمييز (٩١-٢٢؛ ٩٢-٥ إلى ٩٢-٩؛ ٩٣-٢ إلى ٩٣-٢٩؛ ٩٢-٣٤)

٣٨- ينص الإطار القانوني الساري في لاتفيا والتزاماتها الدولية على كفالة حقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع كان. وتنص التشريعات المحلية على المسؤولية الإدارية والجنائية عن انتهاك مبدأ عدم التمييز. وتتحمل الدولة مسؤولية النهوض برفاه جميع سكان لاتفيا وضمانهم الاجتماعي. ويتلقى سكان لاتفيا الضمانات الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية وفقاً لمبادئ المساواة وبقدرٍ متساو.

٣٩- وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أدخلت تعديلات على المادة ١٤٩[١] من القانون الجنائي لتنص على المسؤولية الجنائية عن أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني أو الجنسية أو الانتماء الديني، أو عن انتهاك حظر أي نوع آخر من أنواع التمييز إذا نجم عنه أذى جسيم[١٥]. وينص القانون على مسؤولية أشد وطأة عن أي جرائم من هذا النوع يرتكبها مسؤول حكومي، أو موظف مسؤول عن شركة أو منظمة، أو مجموعة أشخاص، أو إذا ارتُكبت هذه الجرائم بواسطة نظام المعالجة الآلية للبيانات.

٤٠- وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دخل حيز النفاذ قانون حظر التمييز ضد الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون أنشطة اقتصادية. ويرمي القانون الجديد إلى تحسين الإطار القانوني القائم في هذا المجال عن طريق حظر المعاملة المختلفة في المجالين الخاص والعام إزاء الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون، أو المهيأين لمزاولة، نشاط مستقل لقاء أجر، سواء أكان هذا التمييز في المعاملة على أساس الجنس أو الأصل العرقي والإثني أم على أساس الإعاقة أو الميل الجنسي أو المعتقدات السياسية أو الدينية أو غير ذلك من المعتقدات.

٤١- وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، دخلت حيز النفاذ تعديلات قانون وسائط الإعلام الجماهيري الذي تنص مادته ٣٥ على حظر الإعلانات التجارية المحرضة على الكراهية أو الداعية إلى التمييز ضد أي شخص أو مجموعة على أساس الجنس أو السن أو المعتقدات الدينية أو السياسية أو غيرها من المعتقدات أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو الأصل العرقي أو الإثني أو الجنسية أو غير ذلك من أسس التمييز.

٤٢- ويقوم أحد مسارات العمل المشمولة في المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالهوية الوطنية والمجتمع المدني والاندماج (٢٠١٢-٢٠١٨) المعتمدة في عام ٢٠١١، على تعزيز إدماج الفئات المهمشة اجتماعياً في المجتمع والقضاء على التمييز. وقد اتُخذت عدة تدابير لبلوغ هذه الغاية، منذ عام ٢٠١٢[١٦]، من بينها أنشطة توعوية وتثقيفية.

٤٣- ولمكتب أمين المظالم دور بالغ الأهمية أيضاً في القضاء على التمييز بجميع أشكاله. فالمكتب يقدم المساعدة القانونية لضحايا التمييز وينفذ بشكل منتظم تدابير ترمي إلى إذكاء الوعي العام. وفي عام ٢٠١٢، نظم المكتب، بالتعاون مع رابطة المعوقين وأصدقائها، حملة بعنوان "بوسعك أن تحصل على وظيفة هنا" بهدف القضاء على التمييز في مكان العمل.

٤٤- وفي عام ٢٠١٣، نظمت كلية القانون في ريغا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية مؤتمراً بعنوان "تعزيز التسامح في لاتفيا: بين التشريعات والسياسات والممارسة"[١٧]. وتطرق المؤتمر إلى تحليل تجارب لاتفيا والتجارب الدولية في ثلاثة مجالات، هي: جريمة الكراهية كظرف مشدد للعقوبة في القانون الجنائي، وإعداد سياسات لتعزيز التسامح وتنفيذها في لاتفيا، ودور السياسيين في سياق خطاب الكراهية والاندماج الاجتماعي.

٤٥- وأولي اهتمام خاص في عام ٢٠١٢ إلى القضاء على التمييز على أساس السن في سوق العمل. واتُّخذت تدابير متنوعة في لاتفيا[١٨]، في سياق السنة الأوروبية للشيخوخة النشطة والتضامن بين الأجيال.

٤٦- وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تحت باب "التنوع ومكافحة التمييز" من البرنامج المجتمعي للعمالة والتضامن (PROGRESS (2007-2013)) نفذت منظمة الإدماج في المجتمع، بالتعاون مع المركز اللاتفي لحقوق الإنسان والمركز اللاتفي للتدريب القضائي، مشروعاً بعنوان "أشخاص مختلفون، تجارب متنوعة، لاتفيا واحدة". ونُفذت طائفة واسعة من الأنشطة خلال فترة تنفيذ المشروع[١٩].

٤٧- وفي عام ٢٠١٤، أُطلق مشروع "أشخاص مختلفون، تجارب متنوعة، لاتفيا واحدة" بهدف إذكاء الوعي العام من أجل تحسين المهارات المهنية لموظفي القطاع العام عن طريق تعزيز إدارة التنوع في أماكن العمل ومكافحة التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص.

٤٨- وتنفذ منظمة الإدماج في المجتمع برنامج "صندوق المنظمات غير الحكومية" الذي تشارك في تمويله المنطقة الاقتصادية الأوروبية ويسمح للمنظمات غير الحكومية بتقديم طلبات لتمويل المشاريع التي تهدف إلى تطوير المجتمع المدني ودعم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية المستدامة والحوار بين الثقافات، بما في ذلك القضاء على العنصرية وكره الأجانب والتمييز.

٤٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، عُقد مهرجان المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية "EuroPride" في ريغا[٢٠].

٥٠- وفي عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، نُفذ في لاتفيا مشروع مجلس أوروبا بشأن "مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية". وفي إطار المشروع، أعدّت المنظمة غير الحكومية "رابطة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأصدقائها "Mozaika"" مشروع خطة عمل بعنوان "إرساء أسس مجتمع قائمة على المساواة والاحترام (٢٠١٥-٢٠١٧)" وعُرض على الحكومة. كما نُفذ في إطار المشروع أكثر من ٢٠ نشاطاً يتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، بما في ذلك مراجعة الإطار القانوني وتنظيم حلقات نقاش ومناقشات ودورات تدريبية.

٥١- وقد شدّد مركز موارد الأشخاص المعوقين ذهنياً (ZELDA)، في معرض تعليقاته على مشروع التقرير، على ضرورة النهوض بالتطبيق العملي لمعايير عدم التمييز، كتلك المكرسة في القانون الجنائي مثلاً، لا سيما المتعلقة منها بفهم مبدأ "الأذى الجسيم".

باء- التثقيف في مجال حقوق الإنسان (٩٢-٦)

٥٢- تندرج المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان - من التسامح وحظر التمييز والتنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين - في محتوى عدد كبير من مواد التعليم الأساسي والثانوي. وتشمل المواد التعليمية أيضاً مواضيع تتعلق بمخاطر الاتجار بالبشر والزواج الوهمي.

٥٣- وتُدمج مسائل حقوق الإنسان في برامج التطوير التعليمي والمهني لمؤسسات الإدارة العامة وكلية الشرطة وكلية حرس الحدود ومؤسسة الشرطة[٢١]. وتُنظم دورات تدريبية وحلقات نقاش منتظمة لموظفي إدارة السجون ومكتب الهجرة والمواطنة، كما تُنظم عادة دورات تدريبية للخبراء بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومكتب أمين المظالم.

٥٤- ويكفل المركز اللاتفي للتدريب القضائي، منذ عام ١٩٩٥، التعليم والتطوير المهني المستمرين للقضاة وموظفي سلك القضاء ومحامي الدفاع. ويهدف المركز إلى النهوض بنوعية الأحكام القضائية الصادرة وإعداد المختصين بالمهنة لعمل عالي النوعية في إطار النظام القضائي للاتحاد الأوروبي. وتُنظم دورات تدريبية منتظمة كذلك بشأن مسائل حقوق الإنسان[٢٢].

٥٥- وتوخياً لتعزيز مؤهلات المدعين العامين في مجال حقوق الإنسان، تُنظم دورات تدريبية وحلقات نقاش بشكل منتظم بشأن مسائل تشمل مبادئ المساواة وعدم التمييز والاتجار بالبشر وحقوق الطفل.

جيم- مكافحة جرائم الكراهية (٩١-٢٤ و٩١-٢٥؛ ٩٢-١٠؛ ٩٣-٣٠ إلى ٩٣-٣٣)

٥٦- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، دخلت تعديلات القانون الجنائي حيز النفاذ (المواد ٤٨ و٧٨ و١٤٩[١] و١٥٠)، فأفسحت المجال لإحداث تغييرات هامة في الإطار التنظيمي لمكافحة جرائم الكراهية[٢٣].

٥٧- وتنص المادة ٧٨ من القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية عن التحريض على الكراهية أو العداء على أساس قومي أو عرقي أو عنصري أو ديني[٢٤]. وتعتبر المادة ٤٨ من القانون نفسه أن ارتكاب جريمة بدوافع عنصرية أو قومية أو عرقية أو دينية يعدّ ظرفاً مشدداً للعقوبة.

٥٨- وتنص المادة ١٥٠ من القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية عن ارتكاب جريمة تهدف إلى التحريض على الكراهية أو العداء لأسباب تتعلق بنوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو أي خصائص أخرى (بما في ذلك الميل الجنسي للشخص) إذا تسبب ارتكابها بأذى جسيم.

٥٩- وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، أُضفي المزيد من الوضوح على المادة ٧٤[١] من القانون الجنائي لينصّ على المسؤولية الجنائية عن تمجيد الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو الجرائم ضد السلم أو جرائم الحرب على الملأ، أو تمجيد الجرائم من هذا القبيل التي ارتكبتها جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية أو نظام ألمانيا النازية ضد لاتفيا وشعبها، أو نفي وقوعها أو تبرئة مرتكبيها أو تسخيفها.

٦٠- وقليلة هي الجرائم المسجلة في لاتفيا المرتكبة بدوافع الكراهية أو التحيز[٢٥]. فمنذ عام ١٩٩١، لم تُسجل أي جريمة قتل بدافع العنصرية أو أي جريمة أخرى كانت لها عواقب وخيمة[٢٦].

٦١- وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، نُفذ عدد من التدابير لتثقيف موظفي الشرطة وإذكاء الوعي العام بشأن جرائم الكراهية. وتُدرج المسائل المتعلقة بهذه الجرائم ضمن برامج التدريب على حقوق الإنسان في كلية الشرطة التي دأبت على إجراء بحوث وإعداد منشورات حول هذا الموضوع.

٦٢- وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، شارك موظفون من كلية الشرطة وجهازي الشرطة والأمن في تدريب بشأن ظاهرة التطرف وسبل تحديد مظاهرها، نُظمت في إطار برنامج "الوقاية من الجرائم ومكافحتها" التابع للمفوضية الأوروبية[٢٧].

٦٣- وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أبرم جهاز الشرطة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مذكرة تفاهم لإدماج التدريب على مكافحة جرائم الكراهية في وبرامج وكالات إنفاذ القانون. وستنفذ المنظمة في عام ٢٠١٥ دورتين تدريبيتين لمدرسي كلية الشرطة ورؤساء الوحدات الهيكلية في جهاز الشرطة الوطني. وسيُدرج هذا التدريب بشكل دائم في العملية التعليمية لموظفي جهاز الشرطة في المستقبل.

٦٤- وهناك صلة وثيقة بين تحديد مظاهر جرائم الكراهية وخطاب الكراهية ومكافحتهما والجرائم الإلكترونية. ويجري تناول هذه المسألة على الصعيد الوطني في إطار المبادئ التوجيهية المعنونة "استراتيجية الأمن الإلكتروني في لاتفيا (٢٠١٤-٢٠١٨)" نظراً لإمكانية استخدام نُظم المعالجة الآلية للبيانات كوسيلة لنشر معلومات غير قانونية تمسّ الشرف والكرامة الإنسانية.

٦٥- وتقدم المنظمات غير الحكومية مساهمات جليلة في التصدي لخطاب الكراهية. ففي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نفذت المنظمة غير الحكومية "المركز اللاتفي لحقوق الإنسان" مشروع "بناء قدرات المنظمات غير الحكومية على مكافحة خطابات الكراهية على الإنترنت"، رُصدت أثناءه محتوى النسخ الإلكترونية للصحف والمجلات والتعليقات المنشورة عليها من القراء فضلاً عن الشبكات الاجتماعية. وتمثل غرض المشروع في تحديد المحتوى العدائي والإبلاغ عنه والنظر في فعالية مختلف أساليب الإبلاغ.

٦٦- وتشارك لاتفيا بنشاط في فرقة العمل المعنية بجرائم الكراهية التي أنشأتها وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي. وأثناء فترة رئاسة لاتفيا لمجلس الاتحاد الأوروبي، استضافت لاتفيا الاجتماع الثاني لفرقة العمل المذكورة في ريغا.

دال- الإدماج في المجتمع

١- تعزيز حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية (٩١-٢٣؛ ٩١-٤٦؛ ٩٢-١٥؛ ٩٣-٤١)

التعليم والثقافة

٦٧- يكرس دستور لاتفيا حق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية في صون وإنماء لغتهم وهويتهم العرقية والثقافية. ويكفل قانون التنمية الطليقة والحق في الاستقلال الثقافي لقوميات لاتفيا وجماعاتها الإثنية حقَ جميع سكان لاتفيا الدائمين في تأسيس مجتمعاتهم واتحاداتهم ورابطاتهم القومية. وتلتزم الدولة بواجب تيسير أنشطتهم ودعمها مالياً.

٦٨- وتقطن لاتفيا أكثر من ١٥٠ جماعة عرقية. والأقليات القومية وثقافتها مكوّن أساسي في المجتمع اللاتفي وثقافته وجزء لا يتجزأ منه. وتكفل سياسات الإدماج في لاتفيا حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وتمتعهم بثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم.

٦٩- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتُمدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالهوية الوطنية والمجتمع المدني وسياسات الإدماج (٢٠١٢-٢٠١٨). وتشدد هذه المبادئ التوجيهية على أهمية حفظ الخصائص الفريدة للأقليات القومية. وفي عام ٢٠١٤، بدأ تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن المبادئ التوجيهية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٦. وتتوخى الخطة تعزيز التربية المدنية وتوطيد أشكالها التقليدية وغير الشكلية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة والقضاء على أشكال التمييز ضدها.

٧٠- وتتمثل إحدى المهام المدرجة في المبادئ التوجيهية لتطوير التعليم في لاتفيا (٢٠١٤-٢٠٢٠) في تعزيز إنماء الشخصية المتعددة اللغات، سواء عن طريق تعلم اللغات الأجنبية أو تيسير تعلم اللغة الأصلية ولغة الدولة. وتحظى لاتفيا بثاني أعلى مؤشر للتعددية اللغوية في الاتحاد الأوروبي.

٧١- وتوفر الحكومة برامج تعليمية تمولها الدولة للأقليات القومية بلغاتها السبعة: الروسية، والبولندية، والبيلاروسية، والأوكرانية، والإستونية، واللتوانية، والعبرية. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥، وفرت الدولة التمويل لـ ١٠٩ مؤسسات تعليمية تطبق البرامج التعليمية للأقليات (منها ٩٩ مدرسة توفر التعليم بالروسية وباللغتين، و٤ مدارس توفر التعليم بالبولندية وباللغتين، ومدرسة واحدة توفر التعليم بالأوكرانية وباللغتين، ومدرستان توفران التعليم بالعبرية، ومدرسة واحدة توفر التعليم باللاتفية واللتوانية، ومدرسة واحدة توفر التعليم باللاتفية والإستونية) و٧٥ مدرسة توفر برامج تعليمية باللاتفية ولغات الأقليات.

٧٢- وتُنفذ بشكل منتظم برامج تطوير مهني عن التعليم باللغتين وفصول تدريبية لمعلمي اللغة اللاتفية في المدارس التي توفر برامج تعليمية بلغات الأقليات[٢٨].

٧٣- ويولى انتباه خاص إلى الأطفال والشباب في تنفيذ المبادئ التوجيهية. وقد أُشرك ما مجموعه ١٧ ٣٤٤ تلميذاً - ٥٥ في المائة منهم لاتفيون و٤٥ في المائة من تلاميذ الأقليات القومية - في مشاريع منظمة بوصفهم هدفاً مباشراً لهذه البرامج. وتُنفذ في إطار هذه المشاريع تدابير تعليمية ترمي إلى تحسين معرفة التلاميذ بثقافة وتاريخ كل من لاتفيا والأقليات القومية. ونُظمت كذلك مخيمات وفعاليات ثقافية ورياضية وأنشطة أخرى ذات صلة.

صنع القرار

٧٤- تكفل الحكومة إشراك الأقليات في عمليتي تقرير السياسات وصنع القرار. وهناك عدد من الهيئات التشاورية والإشرافية[٢٩] التي تُمثل فيها مصالح الأقليات القومية.

٧٥- وقد تمخض التعاون بين وزارة الثقافة والمجلس الاستشاري المعني بالأقليات القومية عن البرامج والمشاريع التالية في عام ٢٠١٤: برنامج وزارة الثقافة لدعم المنظمات غير الحكومية،

ومخيمات إبداعية، ومشروع طلابي "تقفي آثار أوروبا في لاتفيا"، وبرنامج تدريبي بعنوان "سفراء الثقافة"، ومنتدى للأقليات القومية.

٧٦- ونُظم منتدى الأقليات القومية لأول مرة في عام ٢٠١٣. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نُظم المنتدى الثاني تحت عنوان "أصوات متنوعة، لنستمع ونبدع معاً: الأقليات القومية في لاتفيا". وركز المنتدى على مشاركة الأقليات والمسائل المتعلقة بعمالة شباب مختلف الأقليات، ونوعية البرامج التعليمية للأقليات ووسائط الإعلام الجماهيري.

لغة الدولة

٧٧- تتمثل المبادئ الأساسية للسياسة المتعلقة بلغة الدولة، وهي مبادئ مكرسة في القوانين والمبادئ التوجيهية بشأن سياسة لغة الدولة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، في حفظ اللغة اللاتفية وحمايتها وإنمائها بوصفها لغة الدولة، وكفالة الحق في استخدام لغات الأقليات في الآن ذاته. وتحترم لاتفيا تنوع اللغات والثقافات لجميع سكانها وتكفل صون لغات الأقليات القومية وإنماءها.

٧٨- ومن أولويات الحكومة توفير فصول دراسية لغوية مجاناً، بوسائل تشمل اجتذاب موارد مالية إضافية. وتنص المبادئ التوجيهية أيضاً على تنظيم فعاليات لتعميم اللغة اللاتفية (المبدأ السياساتي المعنون "الهوية الوطنية: الفضاء اللغوي والثقافي"). وتهدف سياسة لغة الدولة إلى ضمان جعل تعلم اللغة اللاتفية متاحاً للجميع وتحسين المهارات اللغوية باللاتفية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية واللاتفيين المقيمين في الخارج والمهاجرين الجدد.

٧٩- وتنظم وكالة اللغة اللاتفية ومنظمة الإدماج في المجتمع ووكالة التوظيف الحكومية فصولاً مجانية لتعليم اللاتفية تُمول من ميزانية الدولة (انظر الفقرة ١٤. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، عملت وزارة التعليم والعلوم على تحسين الطلاقة باللغة اللاتفية لـ٥٧٤ معلماً من المؤسسات التعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة[٣٠]. وتُنفذ بشكل منتظم تدابير لتحسين الكفاءة المهنية لمعلمي المراحل ما قبل المدرسية والمدارس الابتدائية وتنطوي على النهوض بمهارات اللغة اللاتفية لمعلمي المؤسسات التعليمية للأقليات. وتقوم هذه الفصول الدراسية على منهجية التعليم المتكامل للمحتوى واللغة (CLIL)[٣١] وتُقدم لمعلمي برامج التعليم الثنائي عن طريق التعلم عن بعد، وفصول دراسية يقدمها خبراء، وأدلة تعليمية، وحلقات نقاش لمعلمي مرحلة ما قبل المدرسة، ودورة دراسية مدتها ٣٦ ساعة بعنوان "عملية التعليم الثنائي اللغة في مرحلة ما قبل المدرسة". وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، شارك في هذه أنشطة وكالة اللغة اللاتفية ١٩٤٥ أخصائياً تربوياً، ومن المقرر دعم ١ ٠٤١ معلماً في عام ٢٠١٥.

٨٠- ولوضع برامج تعليم اللغة اللاتفية في متناول مختلف الفئات المستهدفة، أنشأت وكالة اللغة اللاتفية بوابة إلكترونية لهذا الغرض (http://maciunmacies.valoda.lv). ويوفر هذا الموقع الإلكتروني طائفة واسعة من المواد التعليمية مجاناً يمكن للمعلمين استخدامها في تدريس اللغة، كما يمكن للأشخاص المهتمين بإجادة اللغة استخدامها، بمن في ذلك رعايا البلدان الأخرى. إضافة إلى ذلك، تُنشر على الموقع الإلكتروني مواد تدريسية مساعِدة تتضمن ألعاباً تعليمية تفاعلية للأطفال.

٨١- وأشار أمين المظالم، في معرض تعليقاته على مشروع التقرير، إلى أن بحثه المعنون "التعليم باللغتين" (٢٠١٤) تضمن تقييماً ذاتياً لمستوى إجادة لغة الدولة يجريه طلاب البرامج التعليمية للأقليات القومية. ووفقاً لنتائج البحث، فإن ٥٠ في المائة من الطلاب أجابوا بأنهم يجيدون لغة الدولة بمستوى جيد، و٣٣ في المائة أجابوا بأنهم يجيدون اللغة بمستوى متوسط، فيما أجاب ١١ في المائة منهم بأن إجادتهم للغة الدولة تبلغ مستوى جيداً جداً. ورأى ٥ في المائة فقط من الطلاب أن مستوى إجادتهم للغة متدنٍ وأجاب طالب واحد بأن مستوى إجادته للغة متدنٍ جداً.

٨٢- ولاحظ أمين المظالم أن البحث المذكور أماط اللثام عن علاقة بين إجادة اللغة والحافز، حيث إن ١٥,٥ في المائة من الطلاب أبدوا موقفاً إيجابياً تجاه الحاجة إلى إجادة لغة الدولة واستخدامها، ويجيدون اللغة بمستوى جيد، وكان تقييمهم الذاتي جيداً وموقفهم إيجابياً تجاه التعلم بلغة الدولة. بالمقابل فإن ١٣,٨٥ في المائة من الطلاب يستوعبون الدروس بلغة الدولة دون صعوبات تُذكر، وكان تقييمهم الذاتي لمستوى إجادتهم اللغة جيداً، غير أنهم لا يرغبون في الدراسة بلغة الدولة. وقد يكون لذلك أسباب متعددة منها التعبير عن الاحتجاج، ورأي الأسرة، وتأثير الخطابات السياسية، ووسائط الإعلام الجماهيري.

٨٣- وشدد مركز الموارد (ZELDA) في تعليقه على مشروع التقرير، على عدم وجود أي برنامج لتعليم اللغة اللاتفية يستهدف ذوي الإعاقة الفكرية.

إدماج جماعات الروما

٨٤- وفقاً لبيانات مكتب شؤون الهجرة والمواطنة المؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هناك ٨٨٣ ٧ فرداً مسجلاً من جماعة الروما في لاتفيا و٩٤,٤ في المائة منهم مواطنون لاتفيون. وفي عام ٢٠١١، أُعدّت حزمة من التدابير السياساتية الوطنية لإدماج الروما، عملاً بإطار الاتحاد الأوروبي للاستراتيجيات الوطنية لإدماج الروما حتى عام ٢٠٢٠. وترِد حزمة التدابير ضمن المبادئ التوجيهية، ويولى اهتمام خاص لتعليم أطفال الروما عن طريق تطوير ممارسات مساعدي معلمي أطفال الروما في مرحلة ما قبل المدرسة ومدرسي مؤسسة التعليم العام، وإمدادهم بما يحتاجون من مواد تعليمية وإرشادية عن ثقافة الروما.

٨٥- وفي عام ٢٠١٢، أنشئ المجلس الاستشاري لتنفيذ سياسة إدماج الروما[٣٢]. ولضمان تبادل المعلومات والخبرات بشكل منتظم بين أخصائيي الحكومة المحلية بشأن إدماج الروما وتعزيز التعاون بين وزارة الثقافة ومؤسسات الحكومة المحلية ومجتمع الروما لتوطيد فعالية تنفيذ سياسات إدماج الروما، أنشئت شبكة الخبراء المحليين في إدماج الروما عام ٢٠١٤.

٨٦- ولتعزيز إدماج الطلاب من جماعة الروما في نظام التعليم، لم تعد تُنظم فصول دراسية منفصلة لطلاب الروما منذ السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٤.

٨٧- تخصص وزارة الثقافة تمويلاً منتظماً، في إطار مناقصات مفتوحة، لتنفيذ مبادرات الإدماج التي تقترحها المنظمات غير الحكومية التي تمثل جماعة الروما.

٢- المواطنة والتجنس (٩١-٤٦ إلى ٩١-٤٩؛ ٩٣-٤٠؛ ٩٣-٤٢ إلى ٩٣-٤٤)

٨٨- بعد أن استعادت لاتفيا استقلالها، اعتمد المجلس الأعلى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، انطلاقاً من مبدأ الاستمرارية القانونية، قراراً بإعادة الجنسية إلى المقيمين اللاتفيين الذين حصلوا على الجنسية اللاتفية قبل وقوع لاتفيا تحت وطأة الاحتلال في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٤٠، ولذريتهم بغض النظر عن منبتهم العرقي. وعلى أساس هذا المبدأ، اعتُمد قانون جديد بشأن المواطنة في عام ١٩٩٤. ثم عُدّل بموجب استفتاء عام في عام ١٩٩٨ ليبسط إجراءات اكتساب الجنسية عن طريق التجنيس.

٨٩- وبالتوازي مع مركز المواطن اللاتفي، استُحدث مركز غير المواطن[٣٣] في عام ١٩٩٥، كمركز خاص مؤقت لمواطني الاتحاد السوفييتي السابق وذريتهم المقيمين في جمهورية لاتفيا ولا يحملون الجنسية اللاتفية أو غيرها[٣٤].

٩٠- وتواصل لاتفيا تنفيذ سياسات متسقة في ميدان الإدماج في المجتمع وتعزيز التجنيس، سواء بدعوة غير المواطنين لتقديم طلبات التجنس أو باعتماد أحكام قانونية لزيادة تيسير عملية التجنس (تعديلات قانون المواطنة المشار إليه في الفقرة ١٩ مثلاً) وتنفيذ حملات إرشادية. وتتوخى المبادئ التوجيهية تيسير عملية تجنس أسرع وتيرة باللجوء إلى أشكال التعاون غير التقليدية وأنشطة التوعية.

٩١- وقد أُدخلت تعديلات مراراً لتبسيط عملية التجنس وفقاً للمعايير الدولية، وجرى تكييف هيكل امتحان التجنس ومضمونة بما يوافق الاستخدام الفعلي للغة في الحياة اليومية. ووُسع نطاق إجراءات التجنس بحيث أصبح بالإمكان، مثلاً، تقديم طلب الحصول على الجنسية إلى أي فرع من فروع مكتب شؤون الهجرة والمواطنة الثلاثين، وخُفضت رسوم التجنس لذوي الدخل المنخفض والعاطلين عن العمل والمتقاعدين وأفراد الفئات المهمشة اجتماعياً، بل ألغيت هذه الرسوم للأشخاص المعرضين للاضطهاد السياسي والمعوقين والأيتام والأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وبسطت التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية في عام ٢٠١٣ إجراء منح الجنسية.

٩٢- وينظم مكتب شؤون الهجرة والمواطنة دورياً أياماً إعلامية عن فرص وشروط التجنس. ونُشرت مواد إعلامية كذلك عن إجراء التجنس لدعم عملية التحضير لطلب الجنسية. وتنظم دورات تدريبية لغير المواطنين بهدف التحضير لامتحانات التجنس، بالتعاون مع مؤسسات تعليم اللغات والمنظمات غير الحكومية، في إطار مشاريع الصندوق الأوروبي لإدماج رعايا البلدان الثالثة ومنظمة الإدماج في المجتمع.

٩٣- وأُعدّ دليل استشاري[٣٥] تفاعلي بشأن الحصول على الجنسية اللاتفية في عام ٢٠١٣، في إطار مشروع الصندوق الأوروبي لإدماج رعايا البلدان الثالثة. كما أُعدّت عروض عن المسائل المتعلقة بعملية التجنس ونُشرت على الموقع الإلكتروني لمكتب شؤون الهجرة والمواطنة، ونُشر كذلك كتيب عن "الطريق إلى الجنسية اللاتفية" باللغات اللاتفية والروسية والإنكليزية.

٣- حقوق الأجانب واللاجئين وطالبي اللجوء (٩١-٥١ إلى ٩١-٥٤؛ ٩٢-١٦ و٩٢-١٧)

٩٤- سلطت الزيادة في عدد طالبي اللجوء في عام ٢٠١١ الضوء على الحاجة إلى تيسير التعاون بين المؤسسات وتعزيز قدرات نظام اللجوء في لاتفيا وإثارة مسألة قدرة لاتفيا على كفالة الضمانات الاجتماعية التي ينص عليها القانون لطالبي اللجوء واللاجئين والحاصلين على مركز الحماية الفرعية[٣٦].

٩٥- وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتُمدت تعديلات على قانون اللجوء بهدف تحسين إجراء طلب اللجوء وضمان كفاءته في الأوضاع التي يشهد فيها عدد طالبي اللجوء زيادة كبيرة، وتجسيد متطلبات اللجوء التي تنص عليها تشريعات الاتحاد الأوروبي. وبموجب هذه التعديلات، تغطي الدولة تكاليف تعلم اللغة اللاتفية للحاصلين على مركز الحماية الفرعية. وترمي التعديلات إلى استكمال القانون بأحكام تنص على إمكانية إيواء طالبي اللجوء خارج مركز إقامة طالبي اللجوء إذا لم يتسع لهم المركز، وتحديد اللوائح المتعلقة باحتجاز طالبي اللجوء، وترشيد عملية صنع القرار[٣٧].

٩٦- وبموجب التعديلات التي أدخلت على قانون الهجرة ودخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فإن طالب اللجوء التي لم يتلق قراراً من مكتب شؤون الهجرة والمواطنة بمنحه صفة اللاجئ أو أي صفة بديلة أو برفض منحه هذه الصفة، في غضون تسعة أشهر بعد تقديم طلب الحصول عليها، ولم يكن هذا التأخير ناجماً عن خطئه، يحق له العمل دون قيد أو شرط إلى أن يصبح القرار النهائي بشأن منحه صفة اللاجئ أو صفة بديلة نافذاً ولم يعد هناك مجال للطعن فيه.

٩٧- وتضمنت التعديلات التي أدخلت على قانون الهجرة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عدة شروط محسنة لرعايا البلدان الثالثة في ميدان العمل باستحداث رخصة إقامة وعمل واحدة.

٩٨- واعتمدت الحكومة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ اللائحة رقم ٣٥٦ "سجل طالبي اللجوء"، بهدف تحسين إجراءات اللجوء عن طريق نظام تسجيل موحد لطالبي اللجوء. وبموجب هذه اللائحة يتيح السجل لموظفي مكتب شؤون الهجرة والمواطنة وحرس الحدود المعنيين بإجراء اللجوء وصولاً موحداً إلى المعلومات. وفي عام ٢٠١٤، تلقى ٣٠ موظفاً من حرس الحدود تدريباً على إدخال البيانات في السجل[٣٨].

٩٩- وفي عام ٢٠١٣، بدأ العمل على إعداد مفهوم الهجرة الجديد ومن المقرر اعتماد الوثيقة في عام ٢٠١٥. وقد نُظمت في ريغا يومي ٧ و٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، حلقات نقاش للمواطنين بشأن مواضيع الهجرة، بغية تيسير التفاعل النشط للمجتمع المدني في عملية الإدماج، وطُرحت فيها مقترحات حول كيف ينبغي للاتفيا التكيف مع اتجاهات الهجرة والسبل الكفيلة بتحقيق أقصى حد من منافعها. وستؤخذ هذه المقترحات بالاعتبار في بلورة مفهوم الهجرة.

١٠٠- وتُحسّن بشكل مستمر ظروف المعيشة في مراكز إقامة طالبي اللجوء التابعة لحرس الحدود. ففي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، دعمت الحكومة إنشاء مركز جديد محسّن لإقامة الأجانب المحتجزين، بغية إتاحة ظروف محسنة لاستقبال طالبي اللجوء.

١٠١- وتتيح لاتفيا لطالبي اللجوء القصّر إمكانية الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي، ومواصلة التعليم العام للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً، وتنظم فصولاً فردية للتمكن من مواد دراسية معينة، وإجادة اللغة اللاتفية واللغة الأم لأطفال طالبي اللجوء إذا كانوا يدرسون في مؤسسات تعليمية تطبق برامج تعليم الأقليات، كما تقدم الدعم المالي لشراء الكتب الدراسية.

١٠٢- وفي إطار برنامج الصندوق الأوروبي للاجئين لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، أطلق جهاز حرس الحدود في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، مشروع "بناء قدرات حرس الحدود" الذي أنجز أعماله في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وانطوى على تحسين مرافق العمل مع طالبي اللجوء وتوفير المساعدة الطبية والمادية الاجتماعية لهم.

١٠٣- وتواصل لاتفيا التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ففي عام ٢٠١١، تم توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز حرس الحدود والممثل الإقليمي للمفوضية في شمال أوروبا، تقضي بتعزيز التعاون بين المؤسستين.

١٠٤- ويولى اهتمام كبير لتدريب موظفي جهاز حرس الحدود وتطورهم المهني، بما في ذلك مثلاً تحسين أساليب الاستجواب وإجادة اللغات الأجنبية.

١٠٥- وتعاونت الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان في تنفيذ مشاريع متعددة وتنظيم مناقشات وحملات توعية عامة بشكل منتظم[٣٩]، من أجل تيسير فهم حقوق الأجانب واللاجئين وطالبي اللجوء.

هاء- حماية الأشخاص ذوي الإعاقة (٩١-١٢ و٩١-١٣؛ ٩١-٤٤)

١٠٦- في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دخلت حيز النفاذ التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال المدنية وقانون الإجراءات المدنية وقانون محاكم الأيتام، وقضت بإلغاء الحرمان الكلي من أهلية التصرف لاستبداله بتقييد أهلية التصرف[٤٠].

١٠٧- وسيكون التصريح في المستقبل إطاراً قانونياً بديلاً لا تحتاج المحاكم بموجبه إلى تقييد أهلية التصرف، وهو مكرس في القانون المدني ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣[٤١].

١٠٨- وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، دخلت حيز النفاذ التعديلات على المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية، وتنص على توسيع نطاق الحق في استخدام لغة يفهمها الشخص المعني أثناء الإجراءات الجنائية والاستعانة بخدمات مترجم فوري مجاناً، ليشمل الأشخاص الذين لديهم إعاقات سمعية أو نطقية أو بصرية. وعند إصدار وثائق إجرائية لهؤلاء الأشخاص في الحالات التي ينص عليها القانون، يجب توفير هذه الوثائق باللغة أو بالطريقة التي يمكنهم فهمها.

١٠٩- وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، صدرت اللائحة الحكومية رقم ٢٥٢ بشأن "الإجراء المتبع من الشرطة لإثبات ما إذا كان لطفل ما احتياجات خاصة تستدعي خدمات أخصائي مؤهل، وشروط تلبية الاحتياجات الخاصة للطفل".

١١٠- وقد دأبت لاتفيا على العمل لتعزيز نظام لتنسيق عمل المؤسسات المختصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتكاملها، بما في ذلك إنشاء نظام للتعليم الجامع وتيسير الوصول البيئي والمشاركة في المشاريع الاجتماعية لذوي الإعاقة. وقد استُحدثت، منذ عام ٢٠١١، العديد من الخدمات[٤٢]، بما فيها الخدمات النفسية والمساعدة وخدمات الترجمة الفورية بلغة الإشارة للصغار والكبار معاً، بهدف الحد من عواقب الإعاقة وتعزيز الوصول إلى الخدمات والأنشطة اليومية.

١١١- وهناك حالياً عدة مشاريع جارية[٤٣] تهدف إلى دعم الحراك المعزز للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم.

١١٢- وازداد تدريجياً عدد البرامج والأفلام المترجمة بالكتابة أو بلغة الإشارة، عن طريق نشر المحتوى على الصفحة الرئيسية لمحطة التلفزة اللاتفية. ويوفر الموقع الإلكتروني لمحطة الإذاعة اللاتفية نسخة مكتوبة لآخر نشرات البث الإذاعي وأكثرها شعبية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. ويولى اهتمام خاص لتعزيز الوعي العام بشأن المسائل المتعلقة بالإعاقة عن طريق إدماج مواضيع تتعلق بحقوق واحتياجات ذوي الإعاقة في محتوى المواد الإعلامية لمحطات الإذاعة والتلفزة اللاتفية.

١١٣- ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أضافت لاتفيا مستحقات جديدة أو زادت مبالغ عدة مستحقات قائمة بهدف دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في تحسين وضعهم المادي[٤٤].

١١٤- وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، تم إقرار المبادئ التوجيهية لتطوير التعليم (٢٠١٤-٢٠٢٠) متضمنةً هدفاً بعيد الأمد لضمان نوعية التعليم الجامع الهادف إلى بناء الشخصية وتعزيز الرفاه والنمو المستدام بتطبيق التعليم الجامع والحد من مخاطر الإقصاء الاجتماعي. وقد شدد أمين المظالم، في تعليقاته على مشروع التقرير، على الحاجة إلى تحسين تطبيق مبدأ التعليم الجامع في واقع الممارسة.

١١٥- وأشار مركز الموارد "ZELDA" إلى أوجه القصور التي تعتري ممارسات المحاكم فيما يتعلق بالقيود المفروضة على أهلية التصرف، داعياً إلى إعادة النظر في الإطار القانوني واستكماله بإتاحة آليات بديلة لتقييد القدرة على التصرف وإلغاء مبدأ النيابة في اتخاذ القرار. وشدد المركز على الحاجة إلى تحسين تطبيق مبدأ التعليم الجامع عملياً، بما في ذلك تيسير الفرص المتاحة لذوي الإعاقة للتعلم في المدارس العامة، وأشار إلى أوجه القصور في الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومات المحلية، لا سيما للأشخاص المضطربين عقلياً.

واو- تعزيز المساواة بين الجنسين (٩١-١٨ إلى ٩٣-٢٢)

١١٦- تُنفذ سياسة المساواة بين الجنسين في لاتفيا انطلاقاً من نهج متكامل يراعي مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع مراحل تخطيط السياسات، بما في ذلك صياغة القوانين ووضع الوثائق السياساتية وتنفيذها. وتكرس الصكوك القانونية الأساسية كافة مبدأي المساواة وحظر عدم المساواة في المعاملة[٤٥].

١١٧- وتشكل الورقة المفاهيمية بشأن المساواة بين الجنسين (٢٠٠١) الإطار الذي تستند إليه سياسة المساواة بين الجنسين في لاتفيا. وقد أُعدّت على أساسها العديد من وثائق تخطيط السياسات، بما في ذلك خطة عمل المساواة بين الجنسين (٢٠١٢-٢٠١٤)[٤٦].

١١٨- وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، اعتُمدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعمالة الجامعة (٢٠١٥-٢٠٢٠)[٤٧]. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية في تهيئة سوق عمل جامعة ومتوازنة وبيئة مواتية للعمالة.

١١٩- وتوضع سياسة لاتفيا للمساواة بين الجنسين بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية. وتتولى لجنة المساواة بين الجنسين، وهي المؤسسة المكلفة بالتنسيق في هذا المجال، تيسير التعاون بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين والبلديات والأطراف الأخرى المعنية في هذا المجال.

١٢٠- ولم تزل تُنفذ تدابير موجهة تهدف إلى تعزيز التوفيق بين العمل والحياة الأسرية[٤٨]. ويولى اهتمام خاص للأنشطة الرامية إلى تعزيز المشاركة النشطة للآباء في رعاية المواليد الجدد، بهدف توطيد الأواصر بين أفراد الأسرة. وسجلت الإجازات الوالدية زيادة، حيث استفاد منها ٢٢ في المائة من الآباء في عام ٢٠٠٤، في حين بلغت نسبة المستفيدين منها ٤٥ في المائة من الآباء في عام ٢٠١٤، ما يدل على زيادة مشاركة الآباء في رعاية الأطفال.

١٢١- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نُفذ مشروع "المساواة بين الجنسين في صنع القرار الاقتصادي - أداة لتعزيز التنافسية الاقتصادية والمساواة" تحت رعاية منظمة الإدماج في المجتمع. ونُظمت في إطار المشروع حملات توعية عامة سلطت الضوء على مبادئ المساواة في مجالات الأجر واختيار المهنة والآفاق المهنية. إضافة إلى ذلك، تحسن مؤشر التنمية المستدامة من خلال التركيز على دور المساواة بين الجنسين في ريادة المشاريع وكوفئت المشاريع التجارية التي تعد أنجح نماذج في هذا الصدد.

١٢٢- وتنفذ وكالة الاستثمار والتنمية في لاتفيا، منذ عام ٢٠٠٩، برنامج الرصد الذي يهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز دور رائدات المشاريع. ونُفذ، منذ إطلاق المشروع، ١٥ مشروعاً شارك فيه ٥٢٤ شخصاً منهم ٢٤٠ مدرباً (٧٦,٧ في المائة نساء و٢٣,٣ في المائة رجال) و٢٨٤ متدرباً (٧٠,٨ في المائة نساء و٢٩,٢ في المائة رجال).

١٢٣- وأشار أمين المظالم، في تعليقه على مشروع التقرير، إلى أن مكتبه يتناول بشكل منتظم قضايا تتعلق بانتهاكات حظر التمييز على أساس الجنس في علاقات العمل، لأن رب عمل ما لم يحترم حقوق الأمهات اللاتي أنجبن أطفالاً مؤخراً، وفقاً للإطار القانوني للاتحاد الأوروبي ولاتفيا. وفي عام ٢٠١٢، أجرى المكتب دراسة استقصائية للأمهات وأرباب العمل لاستطلاع ما يجري واقعاً عندما تعود المرأة إلى العمل بعد إجازة الأمومة أو الإجازة الوالدية. وخلصت الدراسة إلى أن النساء اللاتي يواجهن مواقف تمييزية يؤثرن في معظم الحالات عدم إبلاغ المكتب أو التقدم بشكوى للمحكمة خشية أن تلتصق بهن سمعة "المتذمرات" فيصعب عليهن إيجاد وظيفة جديدة في المستقبل. ومن جهة أخرى، فليس جميع أرباب العمل على علم بحقوق الأمهات، كما أن الأمهات لسن على علم دوماً بسبل حماية حقوقهن.

زاي- القضاء على العنف المنزلي (٩١-٣٢ إلى ٩١-٣٤؛ ٩١-٤٣؛ ٩٢-١١ و٩٢-١٢)

١٢٤- ينبثق مفهوم العنف المنزلي في نظام العدالة الجنائية من المادة ٤٨(١)(١٥) من القانون الجنائي، التي تنص على ظروف مشددة للعقوبة[٤٩]. ووفقاً لهذه المادة، عندما ترتبط جريمة مرتكبة بالعنف أو بالتهديد باستعمال العنف (كالاغتصاب والاعتداء الجنسي والأذى الجسدي)، يجب على المحكمة، لدى تحديد العقوبة المناسبة، أن تأخذ في الحسبان هذا الظرف المشدد.

١٢٥- وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، دخلت حيز النفاذ تعديلات على القانون الجنائي تتعلق بالجرائم ضد الأخلاق والحرمة الجنسية للشخص[٥٠]. وينص القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية عن جريمة الاغتصاب التي يرتكبها الزوج، وهي جريمة موصوفة تحديداً بموجب الجزء المعني من المادة ١٥٩ من القانون الجنائي، في حين يمكن اعتبار هذا الوضع بموجب المادة ٤٨(١)(١٥) من القانون الجنائي ظرفاً مشدداً يؤخذ بالاعتبار لدى تحديد العقوبة.

١٢٦- واستُكمل الإطار القانوني أيضاً بحكم ينص على أنه إذا عاش الزوجان منفصلين لمدة تقل عن ثلاث سنوات، يمكن للمحكمة أن تقضي بحل الزواج إذا كان سبب تعثره انتهاك جسدي أو جنسي أو نفسي أو اقتصادي من أحد الزوجين بحق الآخر الذي يطلب حل الزواج أو بحق طفله أو طفلهما.

١٢٧- وفي عام ٢٠١٣، وُضع مفهوم التدابير القسرية الوقائية، الذي أنشأ أداة جديدة متعددة الوظائف للوقاية من الانحراف المبكر. وتهدف هذه الأداة إلى خفض عدد حالات العنف ومستوى تكرارها في الأمد البعيد، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالعنف المنزلي. وتسعى لاتفيا إلى تنفيذ هذا المفهوم بكل جدية في الوقت الحاضر.

١٢٨- في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، دخلت حيز النفاذ تعديلات معقدة على التشريعات لتنص على حق ضحية العنف أو المطاردة أن يطلب إلى المحكمة، بمبادرة شخصية أو بواسطة الشرطة،

اتخاذ تدابير الحماية الملائمة ضد الجاني في سياق دعوى مدنية. ويحق للشرطة (بموجب طلب خطي)، في حالة وجود تهديد مباشر ناجم عن وجود شخص يقيم في مسكن أو بجواره وقد يلحق الأذى بحرية أو بصحة أشخاص آخرين يقطنون في نفس المكان، أن تقرر إلزام الشخص المعني بمغادرة هذا المسكن وعدم الرجوع إليه وحظر إقامته فيه أو بجواره (قرار العزل الصادر عن الشرطة) لمدة تصل إلى ثمانية أيام[٥١].

١٢٩- وتواصل لاتفيا تحسين الإطار القانوني اللازم للانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. ومن المنتظر أن يصبح بمقدورها التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠١٨. وفي جملة أمور، استُهلت منذ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عملية بسيطة وسريعة للاعتراف بتدابير الحماية في القضايا المدنية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٥٢].

١٣٠- وترِد في المبادئ التوجيهية لسياسات الأسرة (٢٠١١-٢٠١٧) وخطة العمل المرتبطة بها (٢٠١٢-٢٠١٤) التدابير الرامية إلى القضاء على العنف المنزلي والحد منه.

١٣١- ومنذ عام ٢٠١١، تموّل برامج إعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال الذين تعرضوا للعنف المنزلي من ميزانية الدولة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دعمت الحكومة استحداث خدمات إعادة التأهيل الممولة من الدولة لضحايا العنف ومرتكبيه من الكبار[٥٣]، ابتداء من عام ٢٠١٥. ويمكن للأشخاص أن يلتمسوا المساعدة في مركز إدارة الأزمات ومركز الدعم العائلي أو أي مؤسسة أخرى لإعادة التأهيل الاجتماعي تقدم الدعم للضحايا، أو الخدمات الاجتماعية البلدية. وتغطي هذه الخدمات استشارة المحامين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وحتى إقامة الشخص وأطفاله، إذا اقتضت الحاجة.

١٣٢- وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، نظمت وزارة الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع شركاء آخرين[٥٤]، مؤتمراً دولياً بعنوان "الوقاية من العنف ضد المرأة والحماية منه والتصدي له: من النصوص القانونية إلى التطبيق الفعال". وشارك في المؤتمر ١٥٠ خبيراً في ميادين مختلفة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظم مركز موارد المرأة "Marta"، بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية وجهاز الشرطة والرابطة اللاتفية للأطباء العامين في الأرياف، حلقات نقاش تدريبية للخبراء بشأن حالات العنف المنزلي، بلغ مجموع المشاركين فيها ٧٠ مشاركاً[٥٥]. وحُللت أثناء حلقات النقاش المهارات العملية للخبراء العاملين مع نساء من ضحايا العنف. وخُلص إلى أن تعليم الخبراء يتطلب المزيد من العناية.

١٣٣- وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، نظمت الوزارات التنفيذية، بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة، مؤتمراً بعنوان "الاستجابة المؤسسية المنسقة للعنف إزاء العنف المنزلي" بهدف تبادل الممارسات الجيدة. وركز الحدث على مواضيع من قبيل مسؤولية الجناة وتداعيات الجريمة، وديناميات العنف المنزلي وأنواعه، وتطبيق تدابير الحماية المؤقتة. وقد شارك في المؤتمر ممثلون لجهاز الشرطة الوطني وشرطة البلديات والخدمات الاجتماعية فضلاً عن القضاة.

حاء- حماية حقوق الطفل (٩١-٩ إلى ٩١-١١؛ ٩١-٤٥؛ ٩٢-١٤؛ ٩٢-١٧؛ ٩٣-٢١)

١٣٤- يخضع نظام حماية حقوق الطفل لتنظيم قانون حماية حقوق الطفل. وقد عُدّل هذا القانون في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لتضمينه فئات الأخصائيين الذين يتعين تدريبهم في ميدان حماية حقوق الطفل.

١٣٥- وأُدخلت تعديلات على عدد من النصوص القانونية الوطنية[٥٦] توخياً لامتثال أحكام اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ومقتضيات الأمر التوجيهي 2011/92/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، والمؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بشأن مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً وفي المواد الإباحية.

١٣٦- وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، أقرّت الحكومة المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع جرائم الأحداث وحماية الأطفال من الجرائم (٢٠١٣-٢٠١٩). وتهدف المبادئ التوجيهية إلى منع الأحداث من ارتكاب الجرائم وإزالة العوامل التي تيسير السلوك الإجرامي وتعزيز سلامة الأطفال بحمايتهم من المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم.

١٣٧- وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أُقرّ برنامج النهوض بوضع الطفل والأسرة لعام ٢٠١٣، وأعقبه إقرار برنامج مماثل لعام ٢٠١٤. وتهدف هذه البرامج إلى النهوض بحالة الأطفال وأسرهم وتنفيذ تدابير موجهة في ميدان حماية حقوق الطفل.

١٣٨- وتُعزز دون كلل قدرات المؤسسة الرئيسية المعنية بهذا الجانب - وهي مفتشية الدولة لحماية حقوق الطفل التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية - عن طريق تنظيم دورات تدريبية للمفتشين، وتزويد المفتشية بموظفين إضافيين، وتحسين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠١٣، أضيفت إلى مهام المفتشين مهمة جديدة هي مراقبة خدمات مجالسة الأطفال.

١٣٩- ودأبت الحكومة على تخصيص أموال لتوطيد نظام حماية حقوق الطفل. كما خصصت للبرنامج السنوي للنهوض بحالة الطفل والأسرة مبلغ ٥١٨ ٢٦٢ يورو في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك زادت لاتفيا مبلغ الدعم المالي المقدم للأسر التي تعيل أطفالا[٥٧].

١٤٠- ومنذ عام ٢٠١٣، وضعت الحكومة حداً أدنى لمبلغ الإعانة الذي يجب أن يوفره كل والد لطفله - بما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الحد الأدنى للأجور الذي تحدده الدولة. ولا ينقطع هذا الالتزام بانفصال الطفل عن أسرته أو إذا كان لا يقيم مع أحد والديه أو كليهما. وإذا لم يقدم أحد الوالدين مبلغ الإعانة المقرر للطفل، فإن الدولة تدفع المبلغ بواسطة صندوق ضمان الإعانة الذي يقوم بتحصيله من الوالد المعني لحساب الدولة.

١٤١- ويواصل مكتب المدعي العام جهوده ويرفع دعاوى جنائية ويقاضي في الجرائم التي ترتكب ضد قصّر[٥٨].

١٤٢- وتعمل لاتفيا على إذكاء وعي الخبراء وعامة الناس بشأن مختلف القضايا المتعلقة بحماية حقوق الأطفال عن طريق تنظيم دورات تدريبية للأخصائيين، وأنشطة تثقيفية للآباء وحملات اجتماعية. فهناك دورات تدريبية تُعقد بشكل منتظم للمدعين العامين مثلاً، وقد شارك منهم ١٧٨ مدعياً عاماً في هذا التدريب خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

طاء- انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز (٩١-٢٦)

١٤٣- ينظر مكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الشرطة الوطني في الشكاوى المتعلقة بخرق القانون على يد موظفين في جهاز الشرطة[٥٩]. ويتضمن الموقع الإلكتروني لجهاز الشرطة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، قسماً إرشادياً باللغتين اللاتفية والإنكليزية عن إجراء تقديم الشكاوى.

١٤٤- وعندما تتلقى إدارة السجون معلومات عن احتمال إساءة معاملة أحد السجناء (سواء وقع العنف من أحد موظفي السجن أو وقع بين السجناء) فإنها تجري تحقيقاً داخلياً بشأنها. ويفضي التحقيق إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت يتعين إقامة دعوى جنائية أو رفضها، ويُبلغ الشخص الذي قدم المعلومات الأولية بالقرار وفقاً للإجراء المنصوص عليه في القانون، كما يُشرح له إجراء الطعن المتاح أمامه. ويشرف مكتب الادعاء العام على التحقيق الذي تجريه إدارة السجن في مرحلة ما قبل المحاكمة لضمان موضوعيته وكفاءته (انظر أيضاً الفقرة ٢١ عن مكتب الأمن الداخلي).

١٤٥- وفي عام ٢٠١٤، أقيمت دعوى جنائية تتعلق بالأفعال المتعمدة التي يرتكبها موظف حكومي وتتجاوز بوضوح نطاق الحقوق والصلاحيات المخولة له بموجب القانون أو عملاً بمقتضيات واجبه المهني، إذا كانت هذه الأفعال تنطوي على استعمال العنف أو التهديد باستعماله أو إذا ارتُكبت بدافع الجشع، وقُضي في هذه الدعوى. كما أقيمت في عام ٢٠١٤ أربع دعاوى جنائية تندرج في فئة الجرائم المنصوص عليها في الفصل الرابع والعشرين من القانون الجنائي (الجرائم المرتبكة في أجهزة الدولة)، وتم البت في قضيتين منها فيما لا يزال التحقيق جارياً في القضيتين الأخريين.

ياء- تحسين الظروف في أماكن الاحتجاز (٩١-٢٧ إلى ٩١-٣١)

١٤٦- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، دخلت حيز النفاذ تعديلات القانون الجنائي التي تقضي بإدخال تغييرات مفاهيمية في نظام العقوبات الجنائية للاتفيا. وزادت هذه التعديلات بشكل كبير فرص تطبيق عقوبات بديلة لسلب الحرية عن طريق زيادة نسبة الغرامات والخدمة المجتمعية بدلاً منها. وخفضت التعديلات في الوقت ذاته الحد الأقصى والأدنى للعقوبات، خصوصاً في الجرائم المتعلقة بالممتلكات.

١٤٧- وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، دخلت حيز النفاذ تعديلات على قوانين متعددة[٦٠]، فأضافت المراقبة الإلكترونية إلى تدابير المراقبة المشددة التي تقررها المحكمة في حالات إطلاق السراح المشروط بدلاً من قضاء عقوبة السجن. ويمكن بموجب هذه التدابير تطبيق إطلاق السراح المؤقت قبل المدة المحددة في النصوص القانونية حالياً. وبدأ تطبيق هذه القاعدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٤٨- وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتُمدت تعديلات على قانون تنفيذ العقوبات في لاتفيا، تقضي بألا يقل الحيز المعيشي للسجين عن أربعة أمتار مربعة، أو عن تسعة أمتار مربعة في حالة الزنزانة الانفرادية. كما اعتُمدت تعديلات على قانون إجراءات الحبس الاحتياطي، تقضي بألا يقل الحيز المعيشي للمحتجز عن أربعة أمتار مربعة.

١٤٩- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، دخلت حيز النفاذ تعديلات على قانون إجراءات الحبس الاحتياطي تقضي بفصل المراحيض عن غرف[٦١] الاحتجاز لحماية الخصوصية، في جميع مراكز الاحتجاز المؤقت.

١٥٠- وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، انخفض عدد السجناء بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً، بفضل التعديلات الهامة المدخلة على النصوص القانونية، بما في ذلك تعديلات القانون الجنائي التي دخلت حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٤٦ أعلاه).

١٥١- وتتخذ لاتفيا كل عام تدابير[٦٢] ترمي إلى تحسين ظروف احتجاز السجناء، بما في ذلك ترميم المرافق وتدريب موظفي مراكز الاحتجاز.

١٥٢- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، أجري تدقيق شامل بهدف جمع المعلومات عن ظروف الاحتجاز في لاتفيا وإعداد مقترحات لتحسين هذه الظروف. وتمخضت العملية عن تكليف إدارة السجون بضمان توافق أماكن الاحتجاز مع المعايير الدولية التي تنظم الحيز المعيشي للسجناء (ما لا يقل عن أربعة أمتار مربعة للسجين)، وهي مهمة أُنجزت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥[٦٣].

كاف- مكافحة الاتجار بالبشر (٩١-٣٥ إلى ٩١-٤٣)

١٥٣- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، دخلت حيز النفاذ تعديلات المادة ١٥٤ من القانون الجنائي، التي تنص على "تعريف الاتجار بالبشر"، لتستكمل هذا التعريف بوصف إضافي هو استغلال حالة الضعف، أي الظروف التي لا يملك فيها الشخص بديلاً واقعياً أو مقبولاً سوى الخضوع للاستغلال.

١٥٤- وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، دخلت حيز النفاذ تعديلات القانون الجنائي التي تستكمل تعريف الاتجار بالبشر، فأضافت شكلاً جديداً من أشكال الاستغلال، هو إكراه شخص على ارتكاب جريمة، ونصت على فترة تقادم مدتها عشرون سنة للجرائم الخطرة أو الخطرة بشكل خاص، إذا ارتُكبت هذه الجرائم ضد الأخلاق والحرمة الجنسية لشخص قاصر. إضافة إلى ذلك، دخلت حيز النفاذ تعديلات تنص على إمكانية إطلاق سراح شخص مسؤول جنائياً إذا ارتكب الجريمة خلال فترة كان خاضعاً فيها للاتجار بالبشر أو إذا كان مكرهاً على ارتكابها. واستُكملت أحكام قانون الإجراءات الجنائية كذلك بحكم يقضي بإمكانية استجواب القصر، ضحايا الاتجار بالبشر، عند الضرورة بحضور أخصائي نفساني أو بواسطة التخاطب بالفيديو.

١٥٥- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أقرّت الحكومة المبادئ التوجيهية للقضاء على الاتجار بالبشر (٢٠١٤-٢٠٢٠) التي أعدتها وزارة الداخلية. وتتضمن المبادئ التوجيهية مهام وتدابير لضمان وضع سياسة وطنية مستدامة ومخططة ونسقة للقضاء على الاتجار بالبشر. وأُشرك القطاع غير الحكومي في مرحلة صياغة المبادئ التوجيهية، وستُنفذ الوثيقة بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية[٦٤].

١٥٦- وتوخياً لتنسيق السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتنفيذها، يواصل فريق العمل المشترك بين المؤسسات، الذي أنشئ في عام ٢٠١٠، عمله الذي يضم ممثلين من الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الحكوميين. وتمخض عمل الفريق عن تنظيم عدد من حملات التوعية والدورات التدريبية، وتخصيص التمويل للعديد من المشاريع الدولية التي بدأتها لاتفيا، وتطوير عدد من المبادرات التشريعية، وتعزيز التعاون بين مختلف الشركاء، وتيسير فهم مشترك للتحديات الرئيسية في هذا المجال.

١٥٧- وتعمل مؤسسات إنفاذ القانون بهمة على مكافحة الجرائم المتعلقة بالتنفع بالدعارة (المادة ١٦٥ من القانون الجنائي) وإرسال شخص برضاه للاستغلال الجنسي (المادة ١٦٥ من القانون الجنائي)[٦٥].

١٥٨- وتُعقد دورات تدريبية منتظمة للخبراء بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

١٥٩- وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في إطار مشروع "بوصلة النجاة - تحديد سبل الفرار من الاتجار" الذي تشارك في تمويله المفوضية الأوروبية، تلقى مشغلو خطوط المساعدة الهاتفية تدريباً على منع الاتجار بالبشر.

١٦٠- وفي كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٤، باشرت وزارة الرعاية الاجتماعية وضع توصيات منهجية لإنجاح مساعي إعادة إدماج ضحايا الاتجار بالبشر في المجتمع بعد تلقي الخدمات. ومن المتوخى أن يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون في البلديات هذه التوصيات. وإضافة إلى ذلك، نشرت الوزارة في آب/أغسطس ٢٠١٤، بالتعاون مع مفتشية حماية حقوق الطفل، مواد إرشادية[٦٦] عن خدمات الدعم المتاحة لضحايا الاتجار بالبشر.

١٦١- ونفذت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، حملات توعية عامة واسعة النطاق عن مخاطر الاتجار بالبشر. ومنذ عام ٢٠١٣، تستخدم رابطة "الملاذ الآمن" في حملات التوعية التي تنظمها أداة إعلامية تفاعلية تقوم على التثقيف عن طريق العمل الجماعي وتنظيم فصول خاصة للأطفال والشباب والكبار والأخصائيين. وتشمل الأداة مقطعاً مصوراً يمثل بيئة رمزية تعكس الظروف المعيشية لضحايا الاتجار. وفي عام ٢٠١٤، حاز هذا المشروع تنويهاً في حفل الجوائز الأوروبي لتكريم جهود منع الجريمة، باعتباره أحد أفضل ٢٠ مشروعاً في هذا المجال في أوروبا.

١٦٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظم مكتب أمين المظالم، بالتعاون مع الشبكة الدولية لأمناء المظالم ورابطة "الملاذ الآمن"، حملة بعنوان "اللقمة السائغة" تهدف إلى تغيير الافتراض القائل إن الكبار فقط يمكن أن يقعوا ضحية الاتجار بالبشر.

لام- مكافحة الزواج الوهمي (٩٢-١٣)

١٦٣- في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتُمدت تعديلات على القانون الجنائي تقرر المسؤولية الجنائية على كل من يتيح لشخص آخر، بسوء نية، إمكانية اكتساب الحق في الإقامة في لاتفيا أو أي بلد آخر عضو في الاتحاد الأوروبي، أو أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو الاتحاد السويسري. ومنذ دخول هذا الحكم حيز النفاذ، أقامت الشرطة ٢٩ دعوى جنائية تتعلق بزيجات وهمية عُقدت بين مواطنين من الاتحاد الأوروبي ورعايا بلدان ثالثة بهدف الحصول على رخص إقامة في الاتحاد الأوروبي.

١٦٤- وفي إطار جهود التصدي لمشكلة الزواج الوهمي في لاتفيا وأوروبا، أطلقت وزارة الداخلية مشروعاً بعنوان "منع الاتجار بالبشر والزواج الوهمي: حل متعدد التخصصات". وهو مشروع يشارك في تمويله برنامج منع الجريمة ومكافحتها التابع للاتحاد الأوروبي. وتتألف أنشطة المشروع من مجموعة تدابير ترمي إلى إذكاء الوعي واتخاذ إجراءات شاملة لمنع هذا الشكل من أشكال الاتجار بالبشر[(٦٧)].

١٦٥- وتقدم رابطة "الملاذ الآمن" مساهمة جليلة في تنظيم حملات لتوعية الجمهور بمخاطر الزواج الوهمي، حيث نظمت مثلاً في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣ حملة إعلامية بعنوان "بيع الحرية".

Notes

1 At that moment, 17 supported recommendations were already implemented or were in the process of implementation.

2 The working group consisted of representatives from the Ministry of Foreign Affairs, the Ministry of the Interior, the Ministry of Education and Science, the Ministry of Culture, the Ministry of Welfare, the Ministry of Justice, the Ministry of Health, the Ministry of Environmental Protection and Regional Development as well as the General Prosecutor's Office and the State Police.

3 The report was reviewed and approved by the Cabinet of Ministers ("CM") on 15 September 2015.

4 Data source: the Register of Enterprises of the Republic of Latvia.

5 Including psycho-social assistance, including consultations of lawyer or social worker; translator's services; assistance in preparation of legal documents; and, if necessary, representation before court.

6 State funding for social rehabilitation for victims of human trafficking has been increased considerably - in 2011 –41,250 EUR; in 2012 –87,794 EUR; in 2013 –93,384 EUR; in 2014 – 159,378 EUR.

7 The plan, inter alia, aims to reduce perinatal mortality and maternal mortality by planned and coordinated measures in three areas: improvement of maternal and child health, treatment of infertility, and cross-sectoral cooperation.

8 Statistical data about citizenship issues.

Registering of the status of citizen of Latvia

Applications	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*
Number of applications	No data available	No data available	No data available	8314
Status of citizen was registered (persons)	5014	5250	5335	7685

Source: Office of Citizenship and Migration Affiars

Recognition of a child as a Latvian citizen

	2011	*2012*	*2013*	*2014*
Number of applications	No data available	No data available	704	631
Number of children recognized as a citizen of Latvia	576	741	637	616

Source: Office of Citizenship and Migration Affairs

Number of naturalization applications

Year	*Number of naturalization applications*	*Admitted to Latvian citizenship*	*Incl. their minor children*	*Third-country nationals admitted to citizenship*
2011	2771	2467	135	98
2012	2121	2213	125	81
2013	1939	1732	117	98
2014	1147	939	70	87

Source: Office of Citizenship and Migration Affairs

Number of children of non-citizens born in Latvia after 21 August 1991 with right to receive the citizenship of Latvia

Year	*Amount of children of non-citizens*
2011	11,300
2012	9,676
2013	8,989
2014	7,846

Source: Office of Citizenship and Migration Affairs

Number and proportion of children of citizens and non-citizens who were born in 2011–2014

Year of birth	*Amount of citizens*	*Citizens (%)*	*Amount of non-citizens*	*Non-citizens (%)*
2011	17,919	97.34	397	2.16
2012	19,032	98.03	260	1.34
2013	19,881	99.07	186	0.93
2014	21,293	99.61	83	0.39

Source: Office of Citizenship and Migration Affairs

Number of children of non-citizens to whom the citizenship of Latvia has been granted

	Amount of children in age under 15			*Amount of children in age from 15 to 18*	
Year	*Recognized as citizens of Latvia*	*The citizenship is acquired by naturalization of a parent*	*The citizenship is acquired by registering the status of citizen of Latvia to a parent*	*The citizenship is acquired under the naturalization procedure*	*The citizenship is acquired under the registering procedure*
2011	637	628	154	339	654
2012	718				
2013	640				
2014	616				
Total number of children in age below 15 who have obtained the citizenship		4,258			
Total number of children in age below 18 who have obtained the citizenship			5,251		

Source: Office of Citizenship and Migration Affairs

[9] The project is implemented by institutions and NGO's of Latvia, Lithuania, Estonia, Finland, Slovakia, Ireland. Project activities include national and regional discussions in five countries, preparation of the report, experts' training, and informative activities.

[10] It is expected that the new institution will conduct the pre-trial investigation in relation to all criminal offences committed by officials and employees of institutions subordinated to the Ministry of Interior (except officials and employees of the Security Police) as well as criminal offences committed by officials of the Prison Administration, municipal police and employees of the Port Police, if they are related to violence.

[11] The individual applications addressed a wide range of issues, including conditions in prisons and detention centres, right to access to court, prohibition of discrimination in the field of employment.

[12] In 2012 the support provided by the Government to the Ombudsman's Office was increased to 952,171 EUR; in 2013 – 952,939 EUR; and in 2014 –1,126,296 EUR.

[13] Between 2011 and 2015, the Ombudsman's Office prepared reports on the following topics: the rights of children; the rights to obtain free basic and general education and providing of such rights in educational institutions established by local governments; risk of poverty in Latvia; national social care centres; the rights for providing fair trial in court sittings using video conference; the quality of housings offered in scope of local governments' help; bilingual education; utilization of EU financial instruments and national budget funds for integration of Roma.

[14] In 2013, the UN Committee against Torture examined the periodic report of Latvia on the implementation of the 1984 Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, whereas in 2014 the UN Human Rights Committee examined the periodic report of Latvia on the implementation of the 1966 International Covenant on Civil and Political Rights. In January 2016, the UN Committee on the Rights of the Child will examine the periodic report of Latvia on the implementation of the 1989 Convention on the Rights of the Child and initial reports about implementation of two Optional Protocols of the Convention – on the fight against the involvement of children in armed conflict and on the fight against the sale of children, child prostitution and child pornography.

[15] The amendments have been adopted to ensure consistency with Article 78 and Article 150 of the CL which provide for criminal liability for inciting to racial, ethnic, national, social hatred and enmity.

[16] Educational and informative events have been organized; training workshops for employees of public administration and local government institutions, employers, journalists, and specialists of different professions have been arranged; educational activities for different social groups about third-countries nationals and their integration have been implemented; NGOs' projects including Roma have been supported in order to provide them with comprehensive access to services and participation in development of the civil society.

[17] For the first time such conference was organized in 2012.

[18] Computer-skills training for seniors and socially isolated persons in the regions of Latvia (6680 seniors participated in the training); a research about obstacles for employment of persons in pre-pension age was conducted; the senior-friendliest undertaking was identified; and awareness raising measures were organized in regions of Latvia.

[19] Very wide range of activities was implemented during the project, including establishing cooperation network among public administration institutions and NGOs; preparing guidelines for development of effective monitoring system of anti-discrimination policies; carrying out public awareness raising activities and implementing measures aimed at Roma integration with a focus on education.

[20] Overall, approximately 50 events were held including conferences, seminars, discussions, and exhibitions.

[21] In their courses such issues as the prohibition to torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, prevention of human trafficking, psychological and legal aspects of police conduct in cases of sexual violence, domestic violence are discussed.

[22] For example, in 2015, training on the application of human rights in criminal and administrative procedure, rights of the child and other issues was offered to judges.

[23] The amendments were prepared considering conclusions and proposals included in the informative report "About legal framework in relation to liability for incitement of national or ethnic hatred, invitation to liquidate national independence or undermine the territorial integrity and desecration of State symbols" supported in the CM meeting of 17 June 2014.

[24] Number of criminal cases passed over to the court and accused persons brought to justice for committing of the criminal offence provided for in Section 78 of the Criminal Law (triggering of national, ethnic and racial hatred)

Completed cases by types of criminal offences	*Number of criminal offences passed over to court*				*Number of accused persons brought to justice*			
Year	*2011 July-Dec*	*2012*	*2013*	*2014*	*2011 July-Dec*	*2012*	*2013*	*2014*
Section 78 of the CL	1	4	14	7	1	6	14	7

Source: The Public Prosecutor's Office of the Republic of Latvia

[25] See Annex I.

[26] The report can be submitted to the State Police or the Security Police (in presence, by telephone, or in writing) or by using portals http://www.naidanoziegumi.lv (in Latvian) and http://cilvektiesibas.org.lv (in Latvian, Russian, and English). Information received by portals is handed over to the law enforcement agencies.

[27] During the project, 5 training cycles took place in total and the "Teachers' Guide" and brochure about identifying of hate crimes for the police were elaborated. In 2014, the second edition of the brochure was published.

[28] During the period from 2012 to 2014, in total 344 teachers of bilingual education participated in the professional development program provided by the Latvian Language Agency, and it has been planned that 168 teachers will participate in the training in 2015. In 2014, the National Centre for Education organized seminars and conferences for minority language teachers on improving pupil's reading skills at all levels of education; in total, approximately 420 teachers participated in these events.

[29] The Supervisory Council on the Implementation of the Guidelines on National Identity, Civil Society and Integration Policy; the Advisory Council for Implementation of Roma Integration Policy; the Minority NGO Committee (established as the Committee of National Minority Organisations' Representatives for the Monitoring of the Implementation of the Council of Europe Framework Convention for the Protection of National Minorities); the Advisory Council for Integration of Third-country Nationals. Also the President's Advisory Council on National Minorities and the Advisory Council on Minority Education Affairs under the Ministry of Education and Science.

[30] The Ministry has planned to provide such support to 160 educators in 2015.

[31] Content and Language Integrated Learning.

[32] Its aim is to promote Roma integration policy, to evaluate its implementation and to facilitate civic participation of Roma community.

[33] Latvia's non-citizens are not stateless persons within the meaning of the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons, given the much wider scope of noncitizens' rights; in relation to such individuals Latvia has undertaken particular obligations – it guarantees *ex lege* residence in Latvia, consular protection abroad, as well as the right to return to Latvia and the right not to be expelled from Latvia. Non-citizens enjoy most of the rights guaranteed to Latvian citizens. Every non-citizen has the right to acquire Latvian citizenship through naturalization; and Latvia has provided all preconditions to motivate persons with non-citizen status to acquire Latvian citizenship and to have a possibility to do so.

[34] See Annex II.

[35] The guide is available in Latvian, Russian and English on web site http://celvedis.pmlp.gov.lv/lv/. The guide enables each interested person to find information about the ways of becoming a Latvian citizen, acquaints with procedures and documents required for acquiring of citizenship.

[36] See Annex III.

[37] The decision-making terms was optimized stipulating that the period for taking of decision on the acceptance of an application for examination or leaving it without examination is prolonged from 5 to 10 working days, while the period for taking of decision on the examination of an application under accelerated procedure is reduced from 10 to 5 days.

[38] In 2015, adoption of a new Asylum Law is envisaged with an aim to transpose into the national legislation the directives of the European Parliament and of the Council on common procedures for granting and withdrawing international protection and on standards for the reception of applicants for international protection.

[39] In 2014, the SIF continued the implementation of the project "National Integration Centre" that operates as a structure for supporting and promoting of third-countries nationals' integration – it serves as a one-stop agency for persons involved in the integration process.

- In December of 2013, the society "Shelter "Safe House"" with the support from the European Refugee Fund launched the project "Expanding of Integration Possibilities for Refugees, Beneficiaries of Alternative Status and Asylum Seekers" aimed at ensuring the basic needs of the target group by offering assistance of various specialists in solving problematic issues and providing material support.
- In the framework of the project courses of the Latvian language and everyday speech clubs are organized to promote inclusion of the project target group into society. Furthermore, 65 persons (including 20 children) have received consultations or social assistance, and informative materials about housing, work and education possibilities – "10 steps of Finding a Place to Live", "10 steps of Job Search" and "10 steps to Education" – have been prepared and are available electronically in English and Russian.
- In the framework of the project Diverse Solutions for Public Education and Integration implemented by the Centre for Public Policy PROVIDUS (19 December 2012 – 30 June 2013), the Centre established a website (http://dzivotlatvija.lv) on rights and opportunities of third-country nationals in Latvia. The portal also summarizes information about fictitious marriages.

[40] Total restriction of capacity to act is no longer possible. The capacity to act for a person with mental or other health disorders may be restricted to the extent he or she cannot understand the meaning of his or her actions or cannot control them. Capacity to act of such a person may be restricted, if it is necessary in the interests of this person and it is the only way to protect him or her. In such case trusteeship is established for such person. When assessing the abilities of a person, the court must first determine whether and to what extent a trustee with a person under trusteeship act together and only after that – whether and to what extent the trustee acts independently. In addition, a person cannot be restricted in personal non-financial rights (for example, marriage) and in defending of his or her rights and lawful interests in institutions and court in relation to restrictions of his or her capacity to act and freedom, disagreements, disputes with trustee and appointment and removal of the trustee. The capacity to act can be restricted in specific areas of property rights only (for example, in financial issues and rights to administer his or her property).

[41] By a future authorization an authorizing person instructs an authorized person to conduct his or her matters in case the authorizing person, due to health disorders or other reasons or condition, will not be able to understand the meaning of his or her action and will not be able to control his or her action.

[42] Psychological services have been provided to children/youth in age up to 18 years with disability that is established for the first time (and to their legal representatives). In 2012, the service of assistant was introduced in educational institutions for children/youth in age between 5 and 18 years, thus strengthening the inclusive education and ensuring the needs of children in the process of education. If required, the services of sign language interpretation are provided for children with disabilities in acquiring of educational program. Since 2013, the service of assistant for up to 40 hours per week is available in local governments for persons with disabilities in order to help with certain outdoor activities; in addition, the service of sign language interpretation for up to 120 hours per year is provided to adults for communication with other natural and legal persons.

[43] Pilot project on support persons are being elaborated with the aim of providing assistance to disabled persons with mental disorders in performing daily tasks where there is a need for assistance in communication with third parties (in shops, banks, health centres);
- The work continues on the service "A Moment of Rest" which is intended to promote parents' inclusion in socially economic life despite the fact that they care for a child with disabilities, and the service of assistant for children under the age of 5 to reduce to the maximum extent possible the exclusion risk both to the child with disabilities and his or her parents;
- Negotiations continue with higher education institutions in Latvia, the Students' Union, the Ministry of Education and Science, and NGOs about providing the service of assistant to persons with disabilities in acquiring the higher education in order to ensure accessible and inclusive life-long education;
- The first stage of improving the system of establishing the disability has been concluded; this stage provides for transition to written process and the possibility for the person to participate more actively in the expert-examination for the establishment of disability;
- The concept of Social Entrepreneurship is developed with the aim of promoting socially responsible entrepreneurship.

[44] Allowance to persons with disability who need special care has been increased by 50%; the State social security benefit to persons with I disability group has been increased by 30%; to persons with II disability group – by 20%. In total, amount of allowances to persons with disabilities has been increased by 30%.

[45] To ensure gender-mainstreaming at all policy levels and sectors, each ministry and the State Chancellery has delegated an official who is responsible for promotion of gender equality principles in the respective sector.

[46] The Plan set four main lines of action and measures for their implementation: elimination of gender roles and stereotypes, promotion of healthy and environment-friendly lifestyle for women and men, promotion of economic independence and equal opportunities in labour market for women and men, and monitoring and evaluation of gender equality policy. To establish a further framework for gender equality policy, it is planned to elaborate the Guidelines on Equality between Women and Men (2016-2020) and to submit them to the CM by the end of 2015.

[47] This document addresses the labour market segregation and the lack of balanced representation of women and men in different sectors of the labour market that has an impact on formation of the pay gap.

[48] Measures have been implemented to promote the reconciliation of work and family informative and educational activities, improvement of child care services and introduction of flexible working hours and forms.

[49] Article 48(1)15) provides that the criminal offence related to violence or threats of violence, or the criminal offence against morality and sexual inviolability was committed against a person to whom the perpetrator is related in the first or the second degree of kinship, against the spouse or former spouse, or against a person with whom the perpetrator is or has been in unregistered marital relationship, or against a person with whom the perpetrator has a joint (single) household.

[50] Pursuant to the amendments, Article 159 of the Criminal Law provides for criminal liability for rape – an act of sexual intercourse taking advantage of the state of helplessness of a victim or an act of sexual intercourse against the will of the victim by means of violence, threats or using trust, authority or exerting other influence over the victim, for which the applicable punishment is deprivation of liberty for a term of four and up to ten years and with probationary supervision for a term up to three years. A more severe liability for rape is envisaged if serious consequences have been caused thereby. Furthermore, the aggravating circumstance must be taken into consideration in determining a punishment if the rape has been committed in the family, by a spouse.

[51] In 2014, 330 court decisions on temporary protection against violence and 100 police decisions on separation were taken. In period from 1 January to March 2015, 107 court decisions and 25 police decisions were made.

[52] Since 11 January 2015, a simple and rapid process is provided for recognition of protection measures in civil matters among EU member states in scope of Regulation (EU) no.606/2013 of the European Parliament and of the Council on mutual recognition of protection measures in civil matters. Currently, Latvia works to implement the Directive 2012/29/EU of the European Parliament and of the Council establishing minimum standards on the rights, support and protection of victims of crime and providing for specially protected victim status and the rights of certain victims, including victims of domestic violence.

[53] The services are available to persons who have experienced physical, sexual, economic or emotional violence; threats of physical or sexual violence or violent control against themselves or their relatives; persons who have experienced psychological trauma or have been recognized as victims by law enforcement institutions or by a court or a judge decision on temporary protection or by the police decision on separation.

[54] The Ministry of Interior, the Ministry of Justice, and the Ministry of Health, in cooperation with the non-governmental sector, the Embassy of Finland, and the British Embassy in Riga, and supported by the Regional Office for Europe of the World Health Organization.

[55] Participants included experts working in the social sector, psychologists, experts from orphans' courts, doctors, State and municipal police officers.

[56] Amendments to the Criminal Law, to the Law on State Compensation to Victims, to the Law on the Protection of the Rights of the Child, to the Social Services and Social Assistance Law, to the Criminal Procedure Law, to the Latvian Administrative Violations Code, to the Law on Pornography Restrictions, and to the Law On the Press and Other Mass Media.

[57] For measures of the annual Program for Improving the Situation of Children and Family, the Government allocated 263,819 EUR in 2011; 220,342 EUR in 2012; 229,396 EUR in 2013; and 262 518 EUR in 2014. Since 1 October 2014, the amount of the benefit for families with two and more children is increased and system for calculation of child care allowance and parental allowance is improved. From 1 January 2014, amount of non-taxable minimal personal income tax for dependent persons was increased, while in September 2013, a program was launched to provide State support for pre-school age child care services to families where children due to ques are unable to attend local government pre-school educational institutions.

[58] See Annex IV.

[59] See Annex V.

[60] The Law on the Sentence Execution Code of Latvia, the State Probation Service Law, the Criminal Law, and the Criminal Procedure Law.

[61] Currently, further amendments to this law are drafted aimed at ensuring the rights of detained persons and improvement of housing conditions in detention centres of the State Police (the amendments relate to the minimums space for walking areas; time available for open-air walks; hygiene standards; etc.).

[62] Assisted by the Norwegian Financial Mechanism, Latvia is implementing extensive projects "New Unit at Olaine Prison, including Construction and Training of Staff" and "Improving the Standard in Latvian State Police Detention Centres", and in their framework:

1. a new Centre for Addicts in Olaine Prison is being constructed, where the convicts will be involved in specific programs for the elimination of addictions elimination (deadline – 30 April 2016);
2. 10 short-term detention centres of the State Police have been renovated and reconstructed, and new training program for the staff of detention centres is expected with particular attention to the issue of respect for human rights (deadline – 30 April 2016).
3. In October 2014, in the framework of the project "Improving the Standards of the Latvian State Police Short-Term Detention Centres", the State Police organized international seminar "Presenting the Latvian System of State Police Short-Term Detention Centres and Identifying Deficiencies".

[63] Pursuant to information provided by the Ministry of Justice in March 2015, implementation of the respective standard has not been possible yet in the Investigation Prison Unit of Iļģuciems Prison and the Investigation Prison Unit of Valmiera Prison.

[64] The guidelines include tasks and measures for ensuring the sustainable, planned and coordinated national policy on elimination of human trafficking – such as to eliminate and combat human trafficking, provide support to the victims and promote cross-sectoral cooperation for achieving of these aims. The Guidelines, inter alia, envisage assessing the possibilities to improve support services for children-victims of human trafficking, including accommodation and medium and long-term support programs adjusted for children.

[65] See Annex VI.

[66] The material explains the aims of support services available to victims of human trafficking and procedure for receiving them. It is available in Latvian, Russian and English on the Ministry's website and on the website www.cilvektirdznieciba.lv. It has also been sent to the Ministry of Interior and members of the working group for further distribution and use in daily work.

[67] The project is implemented by institutions and NGO's of Latvia, Lithuania, Estonia, Finland, Slovakia, Ireland. Project activities include national and regional discussions in five countries, preparation of the report, experts' training, and informative activities.